تأليف: إيمون باتلر

مدخل إلى لودفيج فون ميزس




تليجرام
هنا سور الازبكية
غواص في بحر الكتب
باحثون
محمد خطاب

مدخل إلى لودفيج فون ميزس

تأليف

إيمون باتلر

ترجمة

بيت الحكمة 2.0





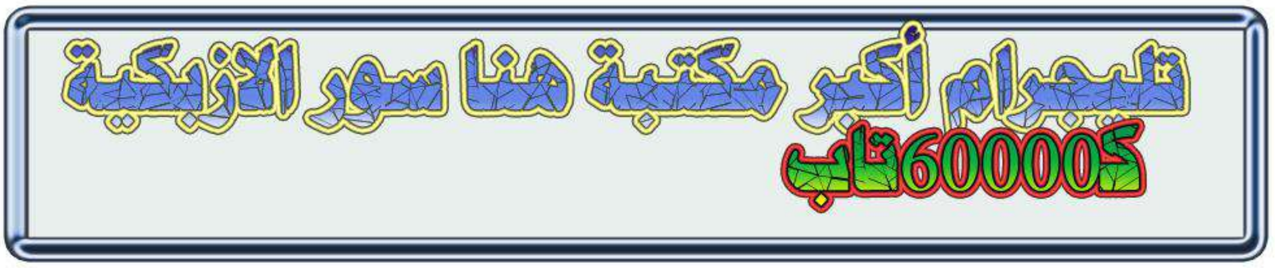
تليجرام
هنا
سور الأزبكية

قائمة المحتويات


تليجرام : هنا سور الأزبكية
أكبر مكتبة رقمية

نبذة عن المؤلف

يتولى الدكتور إيمون باتلر إدارة معهد آدم سميث، وهو مؤسسة فكرية مؤثرة وضعت سياسات لتعزيز الاختيار والمنافسة في تقديم الخدمات الأساسية. تحصَّل على درجات علمية في الاقتصاد والفلسفة وعلم النفس، إضافة إلى درجة الدكتوراه من جامعة سانت أندروز عام 1978. عمل خلال سبعينيات القرن الماضي أيضًا في قضايا المعاشات التقاعدية والرعاية الاجتماعية لصالح مجلس النواب الأمريكي، ودرّس الفلسفة في كلية هيلزديل بولاية ميشيغان. وقد عمل محررًا لمجلة *ذا بريتيش إنشورانس بروكر* عند عودته إلى المملكة المتحدة، قبل أن يخصص وقته كاملاً لمعهد آدم سميث، الذي ساعد في تأسيسه مع زميله الدكتور مادسن بيري. ألف الدكتور باتلر كتبًا عن الحائزين على جائزة نوبل، ميلتون فريدمان وف. أ. هايك الحائزين، وألف كتاب لودفيج فون ميزس: منبع ثورة الاقتصادات الجزئية الحديثة. وألف كتاب مدخل إلى *آدم سميث* – لصالح معهد الشؤون الاقتصادية. وهو أيضًا مؤلف مشارك لعدد من الكتب عن الذكاء واختبار حاصل الذكاء IQ testing، ومساهم مألوف في الإعلام المطبوع والمسموع في المملكة المتحدة.



تمهيد

عندما تركت سلاح الجو الملكي في عام 1999، كانت الأعمال التجارية الريادية مزدهرة. ولما أكملت درجة الماجستير في علوم الكمبيوتر، كانت قد انتهت.

تساءلت، لماذا ارتكب الجميع نفس الخطأ دفعة واحدة؟

وهكذا اكتشفت النظرية النمساوية لدورة التجارة ولودفيج فون ميزس. عززت أزمة الائتمان قيمة المدرسة النمساوية في ذهني، وفي وقت قصير، أنشأت مع مجموعة من الأصدقاء مركز كوبدن. كان توبي باكسينديل ينشد من هذا المركز دعم التراث الليبرالي في مانشستر وفتح بيت بريطاني للمدرسة النمساوية للاقتصاد، التي من شأنها أن تكمل العمل الأعم لمعهد الشؤون الاقتصادية IEA في تعزيز مختلف مدارس تفكير السوق الحرة.

لقد كان ميزس على الأرجح، ورغم عدم توالي التسلسل الفكري، المؤلف الرئيسي في منهج تفكير كان قد بدأ في سالامانكا في القرنين الخامس عشر والسادس عشر بين السكولاستيين الدومينيكانيين واليسوعيين الذين كانوا أول من كتب أطروحات منهجية عن الاقتصاد. لقد علموا، تمامًا كميزس، أن التدخل في التعاون المتبادل بين أفراد أحرار ليس معقولًا أو عادلًا. فالتسعيرات المالية، كما هو الحال في تسعيرات السلع، غير حكيمة وتأتي بنتائج عكسية. بيد أن السيطرة المركزية على معدلات الفائدة ليست هي الأخرى إلا تسعيرًا، وأزمتنا الحالية ثمرتها.

إن إنجازات ميزس مذهلة. وقليلون من يعرفون أن ف. أ. هايك ظل اشتراكيًا حتى فهم كتاب *الاشتراكية: تحليل اقتصادي واجتماعي*. يتصارع الناس من أجل التوفيق بين الفردانية والمجتمع، ولكن ميزس، وهو فرداني منهجي، كتب ببساطة: «المجتمع هو التعاون؛ إنه جماعة فاعلة».

كم أتمنى أن يقرأ كل من يعلن نفسه «ليبراليًا» كتاب *الليبرالية*، وكل مصرفي *نظرية المال والائتمان*، وكل عالم اجتماع *الفعل البشري* وكل سياسي *السياسة والتاريخ*. إن منتقدي ميزس أهملوه وأساؤوا قراءته، وبعض الحقائق تنتظر إعادة اكتشافها.

إن اختياري المحدد من بين أعمال ميزس هو *البيروقراطية*. نحن نعلم أنه، رغم جميع أساليب وأدوات الإدارة التي قد نعرفها، توجد فئتان بديلتان للإدارة: طريقة المواطن العادي وطريقة الحكومة. أي إدارة الربح أو البيروقراطية. وإن لم نتصالح مع كون الربح مقياسًا للقيمة التي نخلقها للآخرين وكون ريادة الأعمال بحث إبداعي لمساعدة الآخرين، ستضعف خدماتنا العامة: إن أسعار السوق غير المقيدة أمر حيوي للحساب الاقتصادي العقلاني.

لقد ازدادت أهمية ميزس اليوم، إذ يبدو أننا نعيش «أزمة التدخل» التي عبر عنها. فبينما نراكم التدخل فوق التدخل، يتضح أكثر أن احتياطنا من الثروة الخاصة قد استنفد. والتدابير التقييدية لا تقيد سوى الإنتاج. وقد ثبت أن التدخل في السوق يأتي بنتائج عكسية: شاهد مكافآت الموظفين في بنوك أُنقذت بكفالة وما تزال تفشل في الإقراض. فالثروة تولَّد ولا تمنح، وفي النهاية ستقضي السياسات الحالية حتمًا

على الرخاء والأمن والحرية. ومستقبل هذا هو اشتراكية النمط الألماني، وهي حقيقة حاضرة أوردها ديفيد ب. سميث في أفرودته لمعهد الشؤون الاقتصادية بعنوان *العيش مع ليفياثان*.

لا يكمن الحل في زيادة التدخل، وتعتمد نوعية حياة الكثيرين على اكتشافنا لهذه الحقيقة. على مدى الأعوام المئة الماضية، ارتفع الإنفاق العام بلا هوادة من 10 حتى 15 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي بتكلفة عوامل الإنتاج إلى 53.4 في المئة في توقعات عام 2010. لعلنا نفكر فيما كتبه ميزس عن «الطريق الثالث»: «إن سياسة منتصف الطريق ليست نظامًا اقتصاديًا قابلًا للاستمرار. بل إنها طريقة لتحقيق الاشتراكية بالتقسيط».

كان ميزس مؤلفًا غزير الإنتاج وفي مبادرته إلى تقديم كتاب تمهيدي، حاول إيمون باتلر إنجاز مهمة عملاقة. لقد نجح بشكل رائع في استخراج جوهر تفكير ميزس من آلاف الصفحات من الأعمال الأصلية. أتمنى أن تستمتعوا بهذا الكتاب القصير بقدر ما استمتعت. لن ينصح أي أكاديمي طلابه بعدم قراءة الأعمال الأصلية. لكن عندما يتعلق الأمر بمقدمة لميزس، فإن كتاب إيمون باتلر التمهيدي كتاب باهر، يوفر موردًا قيمًا لكل من يسعى إلى فهم أعمال ميزس بشكل أفضل.

ستيفن بيكر

مرشح برلماني محافظ مرتقب لمنصب مدير الشؤون المؤسسية في ويكومب، مركز كوبدن

فبراير 2010

ملخص

- الاقتصاد علم يمكنه اكتشاف الأشياء وحتى وضع تنبؤات – ليس على أساس الملاحظة والاختبار، بل من خلال عملية *الاستنباط*. وكما يمكن اشتقاق الهندسة أو الرياضيات من بعض البديهيات البسيطة والواضحة، كذلك يمكن استنتاج علم الفعل البشري من مفهوم الفعل والاختيار نفسه.
- إن المفاهيم الاقتصادية مثل التكلفة والفائدة ليست *موضوعية* بل *ذاتية*، تعتمد على عقل الشخص المعني. لا يمكن لأي قدر من الإحصاءات التغلب على النقطة الأساسية المتمثلة في امتلاك الأشخاص المختلفين قيمًا مختلفة، وفي اختلاف استجابة مجموعة من الأفراد لأحداث السوق اليوم عن استجابة الآخرين لأحداث الغد. لا يمكن إخضاع القيم للتحليل الرياضي.
- الربح ليس مجرد مكسب شخصي وليس مقياسًا للسعادة التي نستمدها من بعض الأعمال الناجحة. بل إنه تجسيد لتقييم *الآخرين* لمساهمة مبادرتنا في حياتهم ورفاهيتهم. ولا ينشأ إلا من خلال الدعم الطوعي للعملاء الراضين. ففي مجتمع السوق، لا تعد الثروة امتيازًا، بل تنتج عن إفادة المستهلكين.
- إن نظام السوق أكثر كفاءة في تخصيص الموارد من الانتخابات السياسية، حيث يحصل الناس على فرصة التصويت كل بضع سنوات فقط ويتعين عليهم الاختيار بين حزم السياسات المتباينة. فكل قرش ينفقه المستهلكون، في

المعاملات اليومية العديدة، يعتبر تصويتًا في اقتراع مستمر، ويحدد مقدار إنتاج كل سلعة ويسحب الإنتاج إلى حيث تكون هناك حاجة ماسة إليه.

- لا تميل الأسواق الحرة بشكل طبيعي نحو الاحتكار أو التسعير الاحتكاري؛ بل على العكس، تميل بقوة نحو التنوع والتمايز، ما يؤدي إلى تحسين النوعية وانخفاض الأسعار. فلم تكن لتوجد بعض التكتلات والاحتكارات لولا الحكومة وجهود أصحاب السلطة السياسية لخنق المنافسة. إذ يبلغ الاحتكار ذروته في ظل الاشتراكية، حين يكون الإنتاج كله بين يدي الدولة.
- في ظل الاشتراكية، تقبض على السلع الإنتاجية ملكية مشتركة. فلا يتم تداولها أبدًا، ولا تشترى أو تباع أبدًا، لكنها تستمر كممتلكات مشتركة، ومن ثم لا تُحدد أسعارها السوقية مطلقًا. ومن دون الأسعار والأرباح لا توجد طريقة فعالة لتخصيص الموارد. لذا تصبح عملية صنع القرار سياسية وبيروقراطية، ما يؤدي إلى تبديد الاستثمار.
- السياسات الهادفة إلى «تحسين» اقتصاد السوق قد تخنقه في الواقع. فيمكن أن يؤدي التدخل إلى آثار جانبية غير مرحب بها، والتي تُستخدم خطأً لتبرير تدخل إضافي، ما يؤدي بدوره إلى مشاكل جديدة، وهلم جرًا. وفي النهاية، رغم بقاء الاقتصاد رأسماليًا في الظاهر، ينتهي به المطاف إلى الخضوع التام لتحكم السلطات.
- الاعتقاد بأن مؤسسات الدولة يمكن أن تتحسن في السوق بتحسين أفعالها بطريقة ما هو تصور خطير. ففي غياب الدافع الربحي، لن توجد طريقة واضحة لقياس مدى نجاح الهيئات العامة في تحقيق أهدافها. فتصبح حوافز

ريادة الأعمال ضعيفة، ويرجح أن يتجنب المديرون المخاطرة فيصبحون بيروقراطيين.

- كيفية تقديرنا للوقت عنصر أساسي في كل إجراء نتخذه. تنشأ الفائدة لأن الناس يقدرون عمومًا الاستهلاك الحالي أكثر من الاستهلاك المستقبلي. إن تأجيل الاستهلاك لخلق سلع رأسمالية هو طريق زيادة الثروة.
- المال سلعة اقتصادية، لكن الغرض منه ليس الإنتاج ولا الاستهلاك. إن الغرض منه هو *التبادل*. يمكن للحكومات من خلال طباعة النقود خلق ازدهار مصطنع، لكن يتبع ذلك حتمًا أزمة اقتصادية. ثم تجرى عملية تصحيح مؤلمة مع تصفية الاستثمارات السيئة. يجب أن يستند النظام النقدي المستقر إلى معيار للسلع مثل الذهب.

1 سبب أهمية ميزس

كان لودفيج فون ميزس (1881–1973) أحد أهم علماء الاقتصاد والسياسة في القرن العشرين. وقد أصبح القيادي الأبرز في «المدرسة النمساوية» للاقتصاد، التي وطدها ونظمها.

لقد اعتقد أن على الاقتصاديين إدراك أن كل ما يتعاملون معه متجذر في قيم وأفعال الأفراد. فمن العبث أن يبحث الاقتصاديون، كما يفعل علماء الطبيعة، عن روابط ميكانيكية بين مقاييس مثل *الطلب الكلي والعرض الكلي*، لأنها مجرد إحصاءات تتجاهل تنوع البشر والقيم التي تحفز الحياة الاقتصادية لهؤلاء الأفراد. وأكد بدلًا من ذلك على أن الاقتصاد علم استنباطي: يمكن استخلاص مبادئه منطقيًا من وجود وطبيعة الأغراض والأفعال البشرية ذاتها.

زعم ميزس أيضًا أن الأسواق الحرة غير المقيدة هي النظام الاقتصادي العملي الوحيد. لم تنجح الاشتراكية لأنها لم تملك طريقة لحساب تكاليف أي إجراء بدقة من دون الأسعار. ولذلك تعتبر أي جهود حكومية ترمي إلى «تحسين» أساليب عمل اقتصاد السوق جهودًا مدمرة على نحو دائم. في الواقع، ومع رفض ميزس الشامل للتعريفات الجمركية والإعانات، ورقابة الأجور والأسعار، والقيود المفروضة على

حرية حركة السلع والأشخاص، وتدخل الدولة في المجال الشخصي، فقد وضع معيارًا لراديكالية السوق الحرة، وسياسة دعه يعمل، والليبرالية التامة.[1]

عندما أصبح ميزس زميلًا متميزًا في الرابطة الاقتصادية الأمريكية في عام 1969، كان له الفضل في تأليف 19 كتابًا، كثير منها كان ضخمًا بقدر ما كان إبداعيًا. بلغ عدد النسخ المنقحة والأجنبية 46 نسخةً. ومنذ وفاته في عام 1973، عن عمر يناهز 92 عامًا، ظهرت عشرات النسخ والمراجعات والمجموعات من أعماله.[2]

المساهمات الفكرية

إن اختيار أهم المساهمات من هذا النتاج المتنوع والشامل يعتبر تحيزًا. لكن قد تفيد ستة عناوين رئيسية في إظهار اتساع إنجازاته الفكرية وعمقها.

ارتباط الاقتصاد بالأفراد

في البداية، طور ميزس منهجًا للاقتصاد ونظمه، عرف *بالذاتانية*. هذا المنهج ينادي بضرورة تتبع الاقتصاد، وصولًا إلى أفعال *الأفراد* ودوافعهم عند اتخاذ قراراتهم وقيامهم بعمليات الشراء والبيع، لفهمه بشكل صحيح.

---

1 تُستخدم «الليبرالية» هنا كما استخدمها ميزس، بالمعنى الأوروبي للحرية الشخصية والحكومة المحدودة.

2 للحصول على وصف أكمل لحياته وعمله، انظر كتاب إ. باتلر، *لودفيج فون ميزس: منبع ثورة الاقتصاد الجزئي الحديثة، غوير، وبروكفيلد، وفي تي، وألدرشوت، 1988*

يتحدث خبراء الاقتصاد من التيار السائد عن كيفية تأثير أحد متغيرات الاقتصاد الكلي (مثل *مستوى السعر*) على متغير آخر (مثل *إجمالي الطلب*). لكن يقول ميزس إن هذا يتجاهل عين ما يحرك النظام بأكمله – أي دوافع وأفعال الأفراد المعنيين. في الواقع، لا يوجد ما يسمى «*مستوى السعر*» – فالأسعار في السوق لا ترتفع معًا وتنخفض معًا، كمستوى مياه الحمام. بل على العكس تمامًا، توجد ملايين الأسعار الفردية، كلها تتغير صعودًا وهبوطًا من لحظة إلى أخرى. يصعب تصور أنه يمكنك التقاط وتسجيل كل هذه الأسعار في لحظة ما، أو أن تجميع بعض متوسطاتها سيفيدك: فبعد لحظة ستتغير جميعًا مرة أخرى. وبالمثل، يمثل *الطلب* حجم سلع معينة يختار الناس شراءها – فجمع كميات التفاح، أو الطوب، أو قصات الشعر، أو الجبن، أو الأحذية، أو رحلات القطار، أو آلات الخياطة، أو الأواني الزجاجية، أو آلات تسجيل النقد أو مبيدات الأعشاب التي يشتريها الناس لن يعطيك إحصائية مفيدة للغاية. قد يؤثر الطلب على التفاح على سعر التفاح، ولكن من غير المرجح أن يؤثر تأثيرًا كبيرًا على سعر آلات الخياطة. يمكن أن تؤثر أشياء حقيقية ومحددة على بعضها، لكن متوسطات ومجاميع خبراء الاقتصاد من التيار السائد هي مجرد نتائج إحصائية لتلك العملية، وليست الأشياء التي تخلقها.

يذكرنا ميزس أيضًا أن الطريقة التي نتفاعل بها مع بعض الأشياء، مثل الأسعار، غير متوقعة في حد ذاتها، ففي النهاية نحن مجرد بشر. تحث تغيرات الأسعار المحددة الأفراد على إعادة التفكير في أولويات الإنفاق الخاصة بهم؛ ولكن قد يتفاعل أفراد مختلفون –أو حتى نفس الأفراد في فترات مختلفة– بعد ذلك بشكل مختلف تمامًا. فقد يتسبب ارتفاع سعر السكر في تهافت بعض الناس على شرائه

تحسبًا لنفاده من المتاجر مثلًا، بينما قد يجد آخرون ذلك فرصةً جيدةً لتقليل السكر والتغيير إلى نظام غذائي صحي.

لذا لا يمكن أن يكون هناك رابط ميكانيكي بين المقاييس الرئيسية لدى خبراء الاقتصاد من التيار السائد. فكل شيء يعتمد على الاختيارات المتنوعة وغير المتوقعة للأفراد، مع أولوياتهم المتنوعة والمتغيرة. يصعب هذا الأساس الفردي والشخصي والذاتي للحياة الاقتصادية عمل خبراء الاقتصاد الكلي، الذين يعتبر بحثهم عن علاقات ثابتة بين المجاميع الإحصائية مضللًا بالضرورة. ويجعل عمل خبراء الاقتصاد القياسي، الذين يحاولون تطبيق الطرق الرياضية على هذه العلاقات الوهمية، مستحيلًا تمامًا.

لم يستحدث ميزس هذا النهج. فقد توصل إليه كارل مينغر في كتابه *مبادئ الاقتصاد* عام 1871، وسبق أن كان السمة المميزة للمدرسة النمساوية، التي أسسها مينغر. ومع ذلك، تمثلت مساهمة ميزس الرئيسية في تطبيق هذا التفكير بدقة ومنهجية على مجموعة كاملة من المشاكل الاقتصادية. وفي هذا السياق، حل العديد من الأسئلة التي كان يعتقد أنها مستحيلة الحل، وكشف الأخطاء الأساسية للاقتصاد السائد.

طبيعة المال وأساليب عمله

تكمن أحد أمثلة ذلك في كيفية كشف ميزس عن دور شيء أساسي في الحياة الاقتصادية مثل المال في حد ذاته، وكشفه أيضًا عن طبيعته الحقيقية. اعتبر خبراء الاقتصاد السائد المال مجرد وسيلة للتبادل. فلم يعتبروه (ربما باستثناء البخلاء المرضيين) «سلعة اقتصادية» «مطلوبة» أو «مستهلكة» لذاتها. لذلك بدا أشبه *بمقياس* معياري للقيمة، وليس شيئًا تعتمد قيمته بأي شكل من الأشكال على تقييم الأفراد.

لكن ميزس أشار إلى أن نفس القوى السوقية التي تحدد سعر أي سلعة اقتصادية أخرى تحدد أيضًا «سعر» المال. فمثلًا، يعتمد مقدار المال الذي *يطلبه* الأشخاص –مقدار ما يريدون الاحتفاظ به في متناول يدهم في محافظهم وخزائنهم وحساباتهم المصرفية– على مدى فائدته لهم في إجراء التبادلات المستقبلية. ولكن مثل السلع الاقتصادية الأخرى، يعد المال نادرًا: فكلما زاد تقديره لفائدته في التبادل، زاد الطلب عليه، وارتفع سعره – أو ما ندعوه عادةً *قوته الشرائية*.

اعتبر هذا التحليل الجذري إنجازًا مذهلًا، خاصةً أن ميزس كان بالكاد قد بلغ الثلاثين من عمره عندما كتب عنه. لقد أظهر أن المال ليس شيئًا معزولًا وغير شخصي، ولكنه انعكاس للقيم الإنسانية؛ لقد أدرج المال في نطاق تحليل السوق.

دورة الأعمال

ساعدت هذه الأفكار ميزس على تفسير شيء آخر حير الاقتصاديين لفترة طويلة: *دورة الأعمال* – الصعود والهبوط الإيقاعي في النشاط التجاري، والأسعار

ومستويات الدخل التي شوهدت على مر السنين. أظهر ميزس أن المصدر الأساسي لهذه الدورات كان الزيادة المفاجئة في الائتمان المصرفي – بتشجيع دائم من البنوك المركزية وأسيادها السياسيين.

منذ القرن الثامن عشر على الأقل، عرف الاقتصاديون أنه عندما ترتفع كمية الأموال المتداولة لسبب ما، يشعر الناس بأنهم أكثر ثراءً وينفقون أكثر؛ لكن هذا الإنفاق الإضافي يرفع الأسعار، ولا يترك أحدًا أفضل حالًا. وهذه هي قصة التضخم. لكن ميزس، إلى جانب زميله فريدريك هايك، رأى أن الأمر أسوأ من ذلك. إن ازدهار الإنفاق يجعل رواد الأعمال يعتقدون أن هناك زيادة حقيقية في الطلب على منتجاتهم. وفي الوقت نفسه، فإن زيادة الائتمان المفاجئة تجعل القروض أرخص. لذلك يقترض رواد الأعمال المزيد لاستثمار المزيد وإنتاج المزيد.

لكن هذا يعتبر إفراط استثمار خاطئ –استثمار سيئ– مستند إلى مؤشرات أسعار زائفة. فلن يمضي وقت طويل حتى تُكبح فورة الإنفاق العام بسبب ارتفاع الأسعار. وتؤدي أسعار الفائدة المنخفضة، إلى انخفاض رغبة الناس في ادخار ما يكفي لتمويل خطط الاستثمار الجديدة للشركات. ليجد رواد الأعمال أنفسهم محصورين بين انخفاض الطلب وارتفاع تكاليف الاقتراض. ويتعين عليهم شطب مشاريعهم الجديدة، ما يؤدي إلى هدر الموارد الحقيقية. يؤدي الازدهار الكاذب إلى انهيار مؤلم. وفقًا لميزس، فإن القيود الصارمة على استحداث النقود –مثل عيار الذهب– ستمنع هذه الدورات والأضرار التي تسببها. سبق أن فكر الاقتصاديون الأوائل في دورات الأعمال قبل ميزس. ولكن مرةً أخرى، حقق ميزس تقدمًا بدمجه

العديد من الأفكار السابقة –المتعلقة بالائتمان، وبنية الإنتاج وأسعار الفائدة– في نظرية موحدة عن الازدهار والركود الاقتصادي. لقد كان إنجازًا إضافيًا مبهرًا.

رأس المال والفائدة والوقت

منحنا ميزس أيضًا فهمًا أفضل لطبيعة رأس المال والفائدة. وأكد أن *الفائدة* ليست حقيقة طبيعية جامدة، أو «عائدًا» تلقائيًا على الادخار. بل إنها تنشأ من طريقة تقدير الأفراد المعنيين للمستقبل – أو تحديدًا، ما إذا كانوا يعتقدون أنه تجدر التضحية باستهلاك اليوم لصنع شباك الصيد، والمحاريث والآلات التي ستزيد وفرة الإنتاج غدًا. تكشف هذه المفاضلة بين استهلاك اليوم وزيادة الاستهلاك غدًا الأهمية الحاسمة *للوقت* في جميع الحسابات الاقتصادية – وهو ما أغفل إلى حد كبير، أو أسيء فهمه، في الكتب الدراسية السائدة.

لكن في محاولتها تبسيط الأمور للطلاب، ترتكب الكتب الدراسية أخطاء فادحة أخرى. يتمثل أحدها في معاملة رأس المال على أنه متجانس. زعم ميزس (بناءً على عمل سلفه في المدرسة النمساوية، يوجين فون بوهم بافيرك) أن *رأس المال* يوجد في *سلع رأسمالية* محددة، يختلف كل منها عن الذي يليه. تختلف المطرقة البخارية مثلًا كثيرًا عن السندان والمطرقة من حيث التكلفة، والوظيفة، ومرونة الاستخدام وسهولة النقل. لذا فإن *التشكيلة* الدقيقة للسلع الرأسمالية التي نمتلكها قد يكون لها تأثير حاسم على تقدم اقتصادنا. وبتجميع السلع الرأسمالية المختلفة معًا باعتبارها مجرد «رأس مال»، يغفل خبراء الاقتصاد الكلي احتمال أن يستثمر الناس في *الأنواع*

الخاطئة من السلع الرأسمالية – وهو استثمار سيئ سيؤدي حتمًا في النهاية، كما أظهر ميزس في أعماله المتعلقة بدورات الأعمال، إلى خسائر حقيقية.

استحالة الحساب الاشتراكي

كانت المساهمة الرئيسية الخامسة لميزس هدمه للاشتراكية، مستندًا إلى استحالة الحساب الاقتصادي ببساطة عند اختفاء الأسواق. فعندما تمتلك الدولة وسائل الإنتاج، أي لا تُشترى أو تُباع مطلقًا، لن توجد طريقة لتسعيرها. لذا سيتعذر معرفة أي من عمليات الإنتاج المحتملة العديدة الممكنة هي الأرخص وبالتالي سنفتقر إلى الطريقة العقلانية للاختيار من بينها. وحتمًا، سيتم اختيار عمليات الإنتاج الأغلى وستهدر الموارد. وعلى النقيض من ذلك، يفرض اقتصاد السوق ضغوطًا تنافسية على المنتجين لاختيار أكثر العمليات المجدية اقتصاديًا – وبالتالي تقليل الفاقد والحفاظ على الموارد الحيوية سليمةً لأغراض أخرى.

كانت هذه نقطة فارقة بوجه خاص في المناقشات حول الاشتراكية التي احتدمت في أوروبا في أوائل القرن العشرين. وردًا عليها، اقترح المنظرون الاشتراكيون «اشتراكية السوق»، حيث تخصص الموارد «كما لو أن» الأسواق موجودة؛ أو أكدوا أن مسألة الاختيار بين إمكانيات الإنتاج المختلفة مجرد مسألة رياضية لحل أعداد كبيرة من المعادلات الآنية.

لكن رد ميزس قائلاً إن اشتراكية السوق لا يمكن أن تنجح إلا عندما تكون هناك أسعار سوق *حقيقية* لنسخها؛ لذلك لا يمكن أبدًا أن تنتشر كثيرًا، وإلا لن تبقَ أسعار حقيقية لتستمر. أما بالنسبة لفكرة التخطيط الرياضي، فهي تتجاهل حقيقة أن الظروف تتغير حتمًا أثناء تقدم الخطة: لذلك لن يملك اختصاصي الرياضيات أبدًا أي بيانات «آنية» لتلخيصها – لا يعني ذلك أنه يمكن عمليًا جمع وتلخيص الكثير من البيانات بأية حال. بعبارة أخرى، الاشتراكية ببساطة ضعيفة منطقيًا.

التدريس والتأثير

كان لميزس تأثير واسع ودائم ومستمر حتى يومنا هذا. مضى تلميذه الأكثر شهرة، فريدريك هايك، إلى الفوز بجائزة نوبل عن العمل الذي أنجزاه سويًا في دورات الأعمال. ومضى مريد آخر، ليونيل (لورد لاحقًا) روبينز، للعمل كمستشار للحكومة البريطانية؛ وأصبح آخر، جاك روف، مستشارًا اقتصاديًا للجنرال ديغول في فرنسا، وأصبح ثالث، لويجي إيناودي، رئيسًا لإيطاليا.

في الواقع، أثر ميزس على جيل كامل من اقتصاديي السوق الحر والمفكرين الاجتماعيين الليبراليين، ومن بينهم فريتز ماكلوب (الرائد في اقتصاديات مجتمع المعلومات)، وغوتفريد هابرلر (الذي كتب أعمالاً مؤثرة في التجارة الدولية، وتكاليف الفرص، وأسعار الصرف، والكفاءة الإنتاجية)، وإسرائيل كيرزنر (المشهور بعمله في ريادة الأعمال)، وموري روثبرد (مؤلف الكتاب الكلاسيكي الليبرالي، *الإنسان والاقتصاد والدولة*)، وغيرهم كثير. وقد سميت معاهد باسمه في كل من أمريكا

وأوروبا. وتستخدم كتبه في الكليات والجامعات في جميع أنحاء العالم. وتستمر أفكاره المتمردة في الانتشار.

2 حياته، ومسيرته المهنية، وكتاباته

مسيرته المهنية في أوروبا وأمريكا

ولد لودفيج فون ميزس في عام 1881، في ليمبرغ، غاليسيا (وتسمى الآن لفيف في أوكرانيا)، حيث كان والده يعمل في تمويل وتشييد السكك الحديدية.[1] ولكنه ترعرع بشكل رئيسي في فيينا، والتحق بالجامعة عام 1900، ليتخرج حاصلًا على دكتوراه في القانون والاقتصاد عام 1906. مثل معظم الطلاب، كان في البداية مؤمنًا بالحاجة إلى تدخل الحكومة في الاقتصاد؛ ولكن اكتشافه لكتاب *مبادئ الاقتصاد* لكارل مينغر أدى به إلى الإيمان بأهمية الأسواق الحرة، والاقتناع بأن الخيارات الفردية هي الأساس الصلب الوحيد الذي يمكن أن تبنى عليه أبحاث الاقتصاد.

المنشورات الاقتصادية الرسمية

عقب تخرجه، عمل ميزس لدى غرفة التجارة النمساوية، وهي هيئة شبه رسمية تقدم المشورة للحكومة في مسائل السياسات الاقتصادية. سرعان ما أصبح أبرز المحللين فيها – وهو ما عززه نشره في عام 1912 لكتابه بالغ التأثير *نظرية المال والائتمان*.

أراد ميزس أن يكون أستاذًا أكاديميًا، ولكن لم يعل شأنه قط في تلك المهنة – وقد منع من ذلك، وفق رأيه، بسبب آرائه الليبرالية غير الرائجة عن تحرير الأسواق. بدأ فعلًا،

1. لودفيج فون ميزس، ملاحظات وتذكارات، ليبريشن برس، ساوث هولاند، آي إل، 1978. انظر أيضًا إيمون باتلر، لودفيج فون ميزس: منبع ثورة الاقتصاد الجزئي الحديثة، جوار، بوكفيلد، في تي، وألديرشوت، 1988.

في عام 1913، بالتدريس في جامعة فيينا، ولكن فقط كأستاذ مشارك ***Privatdozent***، مضطرًا للاعتماد على رسوم التدريس عوضًا عن الحصول على راتب من الجامعة.

بعد الخدمة العسكرية في الحرب العالمية الأولى، أصبح ميزس مدير لجنة التعويضات، وأشرف على جوانب من الحل السلمي الذي أدى إلى تفكيك الإمبراطورية النمساوية–الهنغارية. وهناك التقى بالاقتصادي الشاب فريدريك هايك ووظفه؛ واستطاع متابعة عمله *كأستاذ مشارك* في الجامعة، مجريًا حلقةً دراسيةً خاصةً جمعت العديد من العلماء الليبراليين المرموقين.

الأبحاث الأكاديمية

في 1922 نشر ميزس كتابًا آخر بالغ التأثير، *الاشتراكية*. ولكن اهتمامه بالمال والائتمان ظل مستمرًا، وفي عام 1927 أسس المعهد النمساوي لأبحاث دورة الأعمال، وقد انضم له هايك في هذا المعهد. في العام نفسه، نشر *الليبرالية*، وفيه أعاد صياغة مبادئه عن المجتمع الحر وأكد عليها.

لم تستطع أعمال ميزس التي تناولت دورات الأعمال رفع روحه المعنوية تجاه حالة الاقتصاد النمساوي. كانت تلك فترة تضخم فائق كبير في ألمانيا؛ ولم تكن النمسا محصنةً من ذلك، مع هبوط العملة إلى درجة أن كرونة ذهبية واحدة أصبح سعرها 14,400 كرونة ورقية. صدق توقع ميزس بأن النتيجة الحتمية لفوائض عشرينيات القرن العشرين ستكون الانهيار واسع النطاق للنظام المالي والمصرفي.

عندما دعي ليصبح أستاذًا للعلاقات الاقتصادية الدولية في المعهد العالي للدراسات الدولية في جنيف، وافق ميزس بشغف – على الرغم من أنه ظل يعمل بدوام جزئي مع

غرفة التجارة النمساوية حتى ضم هتلر النمسا في عام 1938. لكن أصله اليهودي ومناهضته الشرسة للشمولية جعلاه منفيًا من النمسا وإحراجًا للحكومة السويسرية: في عام 1940، هرب هو وزوجته مارغيت إلى الولايات المتحدة، حيث أصبح مواطنًا في عام 1946.[2]

الكتابة والتعليم في أمريكا

على الرغم من أن سمعته الأكاديمية كانت تسبقه، فإن ميزس كان قد بلغ الستينيات من عمره عندما وصل إلى نيويورك، وكان يكافح للعثور على وظيفة أكاديمية. ربما لم تعنه لغته الإنجليزية الضعيفة نسبيًا وشخصيته الشائكة. لكنه كان يحاضر في جامعة نيويورك بين عامي 1945 و1969، رغم كونه أستاذاً زائرًا فقط بدون أجر آنذاك. ومع ذلك، كانت هذه السنوات مليئةً بالنشاط. اجتذب ميزس الطلاب والمعلمين الموهوبين إلى حلقاته التدريسية، كما فعل في فيينا. وأنتج كتبًا مثل *البيروقراطية*، و*الحكومة كلية القدرة*، و*العقلية المضادة للرأسمالية*، و*النظرية والتاريخ*، كشف فيها عن أوجه القصور في التفكير غير الليبرالي واحتوت على رؤى جديدة مهمة حول منهج العلوم الاقتصادية. ثم في عام 1949، دمج كتابه الضخم *الفعل البشري* بين الاقتصاد والفردانية في كُلٍ مثير للإعجاب. وما يزال هذا الكتاب يعتبر أعظم أعماله.

في سنواته الأخيرة، كرم ميزس بشهادات فخر وأوسمة أخرى. وتوفي في أكتوبر 1973، عميدًا للمدرسة النمساوية للاقتصاد بلا منازع. وبعد عام واحد بالضبط، شاعت أخبار نيل تابعه وصديقه فريدرك هايك جائزة نوبل عن نظرية دورة الأعمال التي كانا رائديها معًا.

[2] كان أخوه ريتشارد، وهو عالم بارز في الرياضيات التطبيقية، قد هاجر إلى الولايات المتحدة قبل ذلك بعام.

كتاباته في علم الاقتصاد، والعلوم السياسية والمنهجية

طوال حياته بعد البلوغ، كان ميزس راسخًا في تمسكه بالمعتقدات المناهضة للدولة. حتى في الاجتماع الأول لجمعية مونت بيليرين – وهي مجموعة من المفكرين الاجتماعيين الليبراليين أسسها هايك في عام 1947 – خرج ميزس أثناء مناقشة حول ضرائب الدخل التصاعدية، قائلاً: «ما أنتم إلا مجموعة من الاشتراكيين!» وقد شكك فريتز ماكلوب ذات مرة في حكمة المعيار الذهبي، فقطع ميزس العلاقات معه لمدة ثلاث سنوات.

ربما عرف ميزس مخاطر المساومة مع الاشتراكية من خلال تجاربه بين الحربين في أوروبا. لكن الأفكار الاشتراكية كانت دارجة حينئذ وأعاقت آراؤه التي لا هوادة فيها مسيرته الأكاديمية. حتى أعماله الأكثر كثافة من الناحية النظرية كثيرًا ما تخللتها جدالات عنيفة ضد الانجراف الفكري نحو الدولة – وهو أمر قد يجده القراء الأكاديميون مقلقًا.

كذلك لم يساعد ميزس كونه كان يكتب بالألمانية في ظل تركز اهتمام الاقتصاديين على الكتاب الناطقين باللغة الإنجليزية مثل فيشر ومارشال وكينز. ولكونه خارجًا عن سياق المتعارف عليه علميًا، فقد تأخرت ترجمة أعماله؛ وبعض هذه الترجمات لا تنصف دقة لغته الأصلية. وحتى عندما كتب باللغة الإنجليزية بعد انتقاله إلى أمريكا، فقد كان يفتقر إلى الطلاقة: قد كانت معانيه أحيانًا غامضة وغالبًا ما حرَّف المعنى باختياره السيء للكلمات. وهو يندفع في بعض الأحيان، في مساحة لا تتجاوز بضع صفحات، من المنطق الأكاديمي شديد التكثيف إلى أكثر الأفكار إثارة للجدل ضد الأفكار التي يجدها ملحة. ويمكن أن تتسبب خطاباته اللاذعة على وجه الخصوص في إبعاد القراء المعاصرين. مع

ذلك، فإنه يستحق أن نتمسك به، لأن عمله ما يزال مبتكرًا وقويًا وما يزال مناسبًا حتى اليوم.

مؤلفاته عن النظرية الاقتصادية

كان كتابه المنشور عام 1912 *نظرية المال والائتمان* إنجازًا عبقريًا. نظرًا لكونه عملًا واسع النطاق ومفصلًا، فقد مكن التحليل الاقتصادي من تناول نظرية المال والائتمان والتضخم. كان الكتاب مؤثرًا في قارة أوروبا، مع أن مقاربة إيرفينغ فيشر التي سبقته بعام في الاقتصاد الكلي غطت عليه في بريطانيا وأمريكا. لكن مؤلَّفه عن المال والائتمان، ولا سيما تفسيره لدورات الأعمال على أنها نتيجة حتمية للاستثمار السيء الذي يغذيه الائتمان، ما يزال أحد أهم المساهمات التي قدمها ميزس في العلوم الاقتصادية.

الفعل البشري إنجاز آخر رائع له، وهو إعادة صياغة جريئة لعلم الاقتصاد بوصفه مجرد جزء واحد من *علم العمل الإنساني* الأعم، والذي يدعوه ميزس *البراكسيولوجيا (علم الأفعال)*. يشرح الكتاب أن مبادئ الاقتصاد يمكن استنتاجها من فرضيات قليلة واضحة بالبديهة عن غايات واختيارات البشر. وقد شدد الكتاب على أهمية كيفية تفاعل *الأفراد* مع الأحداث، والدور الحاسم للوقت وعدم اليقين والتخمين في تلك القرارات – كل الأشياء التي تجاهلها إلى حد كبير الاقتصاد الكلي السائد. من هذا الأساس، يمنحنا *الفعل البشري* فهمًا جديدًا للطبيعة الحقيقية للمال والاحتكار والمنافسة والتضخم ودور الحكومة وأشياء أخرى كثيرة.

أنظمة التنظيم الاجتماعي

آمن ميزس بأن علم الاقتصاد، إذا فهم بشكل صحيح، يمكن أن يوفر إرشادات مهمة لتحديد أي أنواع التنظيم الاقتصادي أو الاجتماعي قابلة للتطبيق وأيها غير قابلة للتطبيق. وكتابه الصادر عام 1919 *الأمة والدولة والاقتصاد* مثال جيد عن ذلك. فهو يجادل فيه بأن الأمم، في سعيها الدؤوب لحفظ ثقافاتها، تقاوم عادةً الهجرة إليها من قبل جماعات أخرى وتضع حواجز حمائية ضد هذه الجماعات. والأثر النهائي لذلك أن جرى حجز الأمم الأخرى في مناطق فقيرة ومكتظة سكانيًا، ما يشجع على الأحقاد ويدفعهم للاستيلاء على المنطقة التي «يحتاجونها» ببساطة. ولكن قوة الحكومات في إقامة الحواجز هي التي تؤدي إلى اندلاع هذه الصراعات؛ ولن يقضي على تلك النزاعات سوى زوال سلطة الدول.

إذن فالاشتراكية وصفة لتحضير الصراعات. وعلى الاقتصادات الاشتراكية عزل نفسها، وإلا فستؤدي الهجرة إلى اضطراب خططها الدقيقة. والدول الاشتراكية إمبريالية بطبيعتها: فاقتصاديات السوق تتفوق عليها دائمًا؛ لذلك فللحفاظ على أسطورة تفوقها، عليها محاولة تحويل جميع الدول الأخرى إلى الاشتراكية.

طور ميزس هذه الآراء في كتاب عظيم آخر، *الاشتراكية*، في 1922. وفيه يثير العديد من النقاط الحاسمة، ولكن موضوعه الأكثر تدميراً هو أن الحساب الاقتصادي العقلاني كان مستحيلاً في ظل الاشتراكية: بدون الأسعار، لا توجد طريقة لمعرفة ما إذا كانت سلع الإنتاج تستخدم بشكل فعال من حيث التكلفة.

أظهر كتابه *نقد التدخل* الصادر عام 1929 أن الاشتراكية المخففة ليست أفضل حالًا. فأي تدخل في الأسواق، كما يوضح، ينتج آثارًا جانبية غير متوقعة وغير مرغوبة. يؤدي خفض سعر الحليب، على سبيل المثال، إلى زيادة الطلب على الحليب، ولكنه يقل من

ربحيته لدى المنتجين. لا مفر إذن من حدوث نقص في السلع: لذلك تتدخل الحكومات مرةً أخرى لتصحيح الأمور – وهكذا دواليك حتى يتحول التدخل الجزئي إلى اشتراكية كاملة قبل وقت طويل. ولكون ميزس مجادلًا دؤوبًا دائمًا، فقد تناول الموضوع نفسه في كتب أخرى، مثل *التخطيط للحرية والسياسة الاقتصادية*.

في أفرودة *البيروقراطية* المقروءة لعام 1944، أظهر ميزس استحالة تحول موظفي الخدمة المدنية إلى رواد أعمال. فالأعمال التجارية، وفقًا له، تواجه اختبارًا واحدًا بسيطًا – الربحية؛ ولكن الهيئات الحكومية تواجه مشكلة مستحيلة تتمثل في التوفيق بين المطالب السياسية العديدة المتنافسة. وفي عام 1944 أيضًا، أعاد كتابه *الحكومة كلية القدرة* التأكيد على أن التدخل يقلل الإنتاجية ويؤدي إلى مطالب بالحصول على المزيد من المناطق المدرة للأرباح، ما يغذي القومية والإمبريالية اللتين تؤديان إلى الحروب.

إن كتاب *الليبرالية*، الصادر عام 1927، بيان أنيق للبديل الوحيد. فهو يقول إن الرخاء الاقتصادي يعتمد على التخصص والتجارة. لكن هذين لا يتواجدان إلا عندما تكون وسائل الإنتاج مملوكة ملكية خاصة ويكون الناس أحرارًا في التبادل. وذلك يتطلب السلام والحرية، اللذين تقول لنا التجربة إنهما يتطلبان حقوقًا مدنية وسياسية متساوية. يحد الليبراليون من دور الدولة في فرض هذه الحقوق والحفاظ على السلام: فمن السهل جدًا على الحكومات أن تقوض الملكية الخاصة إذا كانت لديها القدرة على فعل ذلك. ومع هذا، فإن الليبرالية قوة من أجل السلام، فكما يقول ميزس: عندما يعتمد الناس على التجارة مع الآخرين، فمن غير المرجح أن يخوضوا حربًا معهم.

الأعمال المنهجية

كتب ميزس ثلاثة كتب فنية عن النظرية الاقتصادية والمنهجية. وكتابه الصادر عام 1933 *المشكلات المعرفية للاقتصاد* هو الذي قدم فكرة أن الاقتصاد ليس علمًا تجريبيًا مثل الفيزياء، بل هو نظام استنتاجي يشبه إلى حد كبير الرياضيات، إذ يمكن فيه *استنتاج* كل نظرية من البديهية البسيطة القائلة إن الأفراد يتصرفون بشكل غائي. من هذا الأساس، تأتي أفكار التفضيلات والتكاليف والوقت والفائدة وأشياء أخرى كثيرة بشكل طبيعي. إن *الملاحظة* وحدها ما يمكن أن يخبرنا بالضبط ما يختاره الناس؛ لكن طريقة *الاستنتاج* هذه تخبرنا كيف يختارون – وهذا ما يتناوله علم الاقتصاد في الواقع.

أظهر كتاب *الأسس النهائية لعلم الاقتصاد*، المنشور عام 1962، من جديد سبب عدم ملاءمة الطرق التجريبية المتبعة في العلوم الطبيعية لعلم الاقتصاد. نحن نتصرف، حسب ميزس، لأننا نثمن أشياء معينة، ومن هذه النقطة الواضحة يمكن أن نشتق أفكار الغايات، والوسائل، والنجاح، والفشل، والربح، والخسارة. طريقة الملاحظة والتجربة غير مناسبة في الاقتصاد لأنه لا توجد ثوابت قابلة للقياس ولا توجد طريقة للتنبؤ بأفعال الأفراد الذين لا يمكننا معرفة قيمهم وأهدافهم. إن الاعتقاد بأن المجتمع البشري يمكن التنبؤ به هو بالضبط ما ينتج تصور مناصري الدولة بأن المجتمع يمكن التحكم فيه أيضًا.

طبق كتاب *النظرية والتاريخ* الصادر عام 1957 هذا النقد على الفروع الأخرى. وهو نقد للنظرية والطريقة الماركسية في جزء منه، ودفاع عن الليبرالية في جزئه الآخر. ويجادل بأن عدم القدرة على التنبؤ بالخيارات البشرية يجعل فكرة أن الاشتراكية، أو أي تطور تاريخي آخر، أمر «حتمي» محض هراء. لكنه يشير أيضًا إلى النقطة المهمة وهي أن جميع البيانات الاقتصادية تتناول الأحداث التي حدثت بالفعل. بينما نكافح من أجل تحسين النظريات التي تخبرنا كيفية سير العالم، نحتاج أن نتذكر أن البيانات التي نبنيها

عليها كلها تاريخية. قد تؤنس أفكارنا بالمعلومات، ولكن لا يمكنها إخبارنا على وجه اليقين بما سيحدث غدًا، لأن العالم سيكون مختلفًا بحلول الغد.

إرث ميزس اليوم

كان ميزس متشائمًا بشأن تأثير مساهمته على النظرية الاقتصادية والسياسية. وكان يأمل أن يكون لكتاباته تأثير أعجل؛ ولكن خلال حياته، ظلت الاشتراكية وسياسة التدخل شائعتين.

لكن منذ وفاته، كشف بوضوح عن أوجه القصور في المجتمعات الاشتراكية في العالم الحقيقي. وفي الوقت نفسه، فقد أدى تحرير التجارة إلى رفع مستويات المعيشة في أفقر دول العالم وإلى جعل الأمم الإمبريالية المتحاربة بالأمس حلفاء. إن فكرة أن الدورات التجارية ناجمة عن سياسة نقدية وائتمانية غير ملائمة أصبحت الآن مقبولةً على نطاق واسع. وقد أكد الانتقال من الإنتاج الضخم إلى اقتصاد الخدمات الأكثر تخصصًا على الأهمية الحاسمة للأفراد في مقابل القوى غير الشخصية.

إجمالًا، تتمتع أعمال لودفيج فون ميزس اليوم بقوة انتشار أكبر بكثير مما كان يخشاه يومًا.

3 علم الاقتصاد

يرغب الاقتصاديون في أن يكون تخصصهم علميًا. ومثل علماء الطبيعة، يريدون إبراز الروابط بين الأشياء، ووضع توقعات لكيفية تصرفها في المستقبل. اعتقد ميزس أن الاقتصاد علمي فعلًا، ولكن بشكل يختلف تمامًا عن العلوم الفيزيائية. إنه قادر على وضع توقعات مهمة، بيد أنها مختلفة تمامًا عن غيرها من حيث نوعها ودقتها.[1]

أهمية القيم

يكمن الاختلاف في أن جميع الظواهر الاقتصادية تستند إلى قيم الأشخاص المعنيين واختياراتهم وأفعالهم. يعتقد عموم الاقتصاديين أن أي متغير اقتصادي –*مستوى الأسعار* مثلًا– له تأثير مباشر على متغير آخر –*إجمالي الطلب* مثلًا. ولكن في حقيقة الأمر، ما من شيء يسمى «مستوى» الأسعار، ذلك أن هناك ملايين من الأسعار التي تتأرجح مقابل بعضها بعضًا. تؤثر الأسعار المختلفة على قرارات أفراد مختلفين بطرق مختلفة، وذلك بالنظر إلى احتياجاتهم وتوقعاتهم الشخصية الخاصة، بالإضافة إلى تقديرهم للخيارات المطروحة في ذلك الزمان والمكان المحددين.

إنه ليس أمرًا ميكانيكيًا: لذا لا يمكن للاقتصاد أن يتمحور حول الروابط الإحصائية المتوقعة بين الأشياء. إن المفاهيم الاقتصادية، مثل الأسعار والتكاليف

---

1. انظر *المشاكل الإبستمولوجية في علم الاقتصاد* لتفسير شامل لهذه المقاربة.

والمال والبطالة وأسعار الصرف والنفقات والمدخرات، لا أهمية لها إلا في سياق *دلالتها* بالنسبة للأفراد المعنيين وكيفية تصرفهم نتيجةً لذلك. الاقتصاد متجذر في *القيم* الإنسانية.

ولكن القيم ليست جزءًا من العالم *الموضوعي*، كما هو الحال بالنسبة للأمور التي يتعامل معها علماء الطبيعة مثل الكتلة أو درجة الحرارة أو الطول. القيمة ليست شيئًا متضمنًا في البضائع نفسها، ولا يمكن قياسها باستخدام مقياس رياضي ما. تختلف القيمة باختلاف الأشخاص: قد يرى البعض في ارتفاع سعر سوق الأسهم سببًا وجيهًا للشراء مثلًا، في حين يعتقد البعض الآخر أنه فرصة جيدة للبيع. فالقيمة موجودة في عقل الفرد. إنها شيء شعوري ومسألة تقدير شخصي. وهي لا تعتمد على بيئتنا المادية وحسب، بل على حالتنا النفسية والفسيولوجية الحالية أيضًا.

فضلًا عن ذلك، تتغير قيمنا لأن عالمنا يتغير وكذلك واحتياجاتنا. تظهر منتجات جديدة وتستحدث عمليات جديدة ترخص السلع البديلة، وهذا يدفع الناس إلى إعادة ترتيب أولوياتهم. لا يمكن التنبؤ بالنتائج: فالإنتاج الضخم لمنتج متعلق بالموضة مثلًا، قد يُرغِّب الفقراء فيه وييسر تكلفته لهم، لكنه سيجعله غير مرغوب بالنسبة للأثرياء المهتمين بالموضة.

إن الحقيقة المتمثلة في أن القيم الإنسانية شخصية ومختلفة ومتغيرة تثير كثيرًا من المشاكل بالنسبة للاقتصاديين. ومن أجل ذلك، ينبغي أن ينظر إلى مجاميع الاقتصاد الكلي المألوفة مثل «الطلب» أو «الاستثمار» على أنها مجرد ملخصات إحصائية لأفعال الأفراد في السوق – أفعال متعددة وشخصية وأبعد ما تكون عن أن تكون موحدةً. إن هذه الإحصائيات لا توجد بشكل مستقل، إذ لا يمكن تفسيرها دون

الرجوع إلى القيم الشخصية للأفراد المتأثرين بها بأحداث معينة، والذين بدورهم يساهمون في تشكيل هذه [2]الأحداث.[2]

يعتقد ميزس أن الاقتصاديين يضيعون وقتهم في محاولة البحث عن روابط إحصائية بين مجاميع الاقتصاد الكلي. فرغم أن تأثير الأسعار على الطلب بديهي مثلًا، من الجلي أيضًا أنها ليست علاقة دقيقة أبدًا. فالنتيجة الدقيقة تعتمد على دلالة أحداث معينة بالنسبة للأفراد الموجودين في ذلك الوقت وما يفعلونه نتيجةً لذلك. إن البحث عن «قوانين» اقتصادية (أو الأسوأ من ذلك؛ «ثوابت») أمر مضلل.

علم الأفعال البشرية

إن علم الاقتصاد متجذر في القيم الإنسانية فعلًا، ولكنه ليس فرعًا من فروع علم النفس. إنه لا يتمحور حول *سبب* اختيار الناس أشياء معينةً –سبب شربهم للمشروبات الكحولية مثلًا– بل حول *نتائج* هذه الاختيارات في السوق – كمية الكحول المطلوبة وأسعارها. ينبغي أن يتعامل علم الاقتصاد مع قيم الأفراد والهدف منها على أنها «معطيات»، فهو يركز على أفعالهم وحسب. إنه جزء من العلم الأكثر عموميةً والمتعلق بالأفعال البشرية، بحسب ما يقول ميزس، وهو *علم الأفعال Praxeology*. يستخدم ميزس مصطلح *اقتصاد التبادلات Catallactics* لوصف هذه الدراسة العلمية للأفعال الاقتصادية البشرية، أي علاقة الأسعار بنشاط التبادل البشري. أما النتيجة الإجمالية لمثل هذه التبادلات، فيسميها *علم المبادلة Catallaxy*

2 . تعرف هذه المقاربة بالفردانية المنهجية methodological *individualism*.

– لأن مصطلح *الاقتصاد* يجعل كل شيء يبدو ميكانيكيًا للغاية ومدروسًا ومخططًا له.

ولكن اقتصاد التبادلات بوصفه علمًا يختلف تمامًا عن العلوم الطبيعية، التي تكتشف الأشياء وتضع توقعات مفيدةً من خلال برامج مراقبة واختبار. فمن ناحية، لا يمتلك الاقتصاديون جهازًا يمكنهم من مراقبة قيم الآخرين. ومن ناحية أخرى، النتائج الاقتصادية غير قابلة للاختبار، فمن المستحيل تكرار الظروف الدقيقة: الأفراد، واختياراتهم، وقيمهم، ودوافعهم، جميعها تتغير باستمرار.

وعلى الرغم من كل ذلك، يدعي ميزس أن الاقتصاد علم قادر على اكتشاف الأشياء ووضع التوقعات أيضًا – ولكن ليس بالاستناد إلى الملاحظة والاختبار، بل من خلال عملية *الاستدلال*. مثلما يمكن اشتقاق الهندسة أو الرياضيات من بعض البديهيات البسيطة والواضحة حول الخط والعدد، كذلك يمكن استدلال علم الأفعال البشرية من مفهوم الفعل والاختيار في حد ذاته.

تفسير القيم من خلال الأفعال

يعتقد ميزس أننا لا يمكننا أن نرى ما في أذهان الأفراد أو أن نكتشف ما يجعلهم يتصرفون وفقًا لطريقة معينة؛ ولكن هذا لا يمنعنا من التعامل مع *اختياراتهم* الفعلية بطريقة علمية. ما يزال بإمكاننا أن نشكل نظريات الطلب والسعر (مثلًا)، مهما كان منشؤها الأوليّ حصينًا أو شخصيًا.

في واقع الأمر، يمكننا بناء صورة للقيم الإنسانية باستخدام الاختيارات العملية التي ينتقيها الناس بالفعل. يوضح ميزس أن الاختيارات الفعلية لشخص ما في السوق تكشف الأشياء التي يفضلها هذا الشخص حقًا، وبالتالي تفشي بعض المعلومات حول مقياس القيم خاصته – أو ما يسميه *التفضيل الظاهر*. لا يمكننا رؤية قيم الناس، ولكننا قادرون على *استنتاجها* مما يختاره كل شخص.

إننا ندرك، وبفضل عقولنا، أنه حين نختار شيئًا ما بدلًا من آخر فالسبب يعود إلى أننا *نفضله* على الآخر. وبطبيعة الحال، ما نختاره أكثر أهميةً بالنسبة لنا مما نتركه وراءنا أو نتخلى عنه للحصول على الآخر. وبالمثل، نحن نفترض أن أفعال الأشخاص الآخرين، حين نراهم يتخذون قرارًا ما، أيضًا مدفوعة بقيمهم وتفضيلاتهم. وعندما نراهم يتخذون *سلسلةً* من القرارات ويختارون بعض الأشياء بينما يتركون بعضها الآخر، حينها نستنتج أن كل فرد منهم، مثلنا تمامًا، يمتلك *نطاقًا واسعًا من القيم*.

يمكننا الآن أن نفهم ما يعنيه ميزس بقوله إن مبادئ الاقتصاد تستنتج من مفهوم الفعل في حد ذاته. حين يتصرف الناس أو يتخذون قرارات، هذا يعني أن لديهم مجموعة من القيم، وأنهم يعتبرون بعض الأشياء أهم من غيرها. يساعدنا منطق الاختيار في فهم الأفكار الأساسية للاقتصاد دون الحاجة إلى معرفة ما يختاره كل فرد بالضبط – أفكار مثل المنفعة والتكلفة والتبادل.

مثال تحليل المنفعة

إن ما يسميه الاقتصاديون *تحليل المنفعة الحدية* هو مثال جيد على هذا النهج الذي نتحدث عنه. عانى الاقتصاديون على مدار قرن من الزمن من المشكلة المتمثلة في أن ما هو ضروري جدًا للحياة رخيص، مثل الماء، في حين ما هو غير ضروري أبدًا باهظ الثمن، مثل الألماس. لماذا إذن تعتبر قيمة الألماس أعلى بكثير من قيمة الماء؟

أجاب مؤسس المدرسة النمساوية للاقتصاد كارل مينغر عن هذا السؤال. لا يختار الأفراد بين «الماء» و«الألماس» من الناحية التجريدية: إنهم لا يواجهون الخيار المتمثل في الحصول على كل الماء الموجود في العالم أو كل الألماس الموجود في العالم. إن الخيار الوحيد الذي يواجهونه هو ما إذا كانوا يريدون كميةً قليلةً من الماء أو ألماسة جديدة. وفي واقع الأمر، يمتلك معظم الناس ما يكفيهم من الماء، لذلك لا يقدرون حقًا قيمة كوب إضافي منه: هذا هو السبب في أن الماء رخيص. ولكن الناس لا يعتقدون أبدًا أن لديهم أكثر مما يحتاجونه من الألماس، لذلك هم على استعداد لدفع مبالغ باهظة مقابل قطعة إضافية: هذا هو السبب في أن الألماس غالي الثمن.

وبطبيعة الحال، من المرجح أن يقدر شخص ما في الصحراء قيمة كوب من الماء إلى حد كبير، وقد يكون مستعدًا حتى للتضحية بثروة من الألماس من أجله. وبناءً على ذلك، ما من «كمية قيمية» ثابتة للماء أو الألماس؛ ما يختاره الناس معتمد كليًا على *الكميات الفعلية* أمامهم، و*ظروفهم الشخصية*، وحالتهم الذهنية في تلك اللحظة.

ما يعنيه كل هذا هو أن القيم والاختيارات غير قابلة للقياس أو التنبؤ باستخدام معادلات رياضية منظمة. قد يرغب شخص ما مصاب بالصداع في قرصين من الأسبرين، ولكنه لن يعتقد أن مائة قرص من الأسبرين أفضل بخمسين مرة. وقد يقبل شخص يحتاج إلى عشرة جذوع من الأشجار، لكي يكمل بناء مأوى له، بمبادلة

معطف واق من المطر مقابل عشرة أو عشرين أو ثلاثين جذعًا من الأشجار: ولكن ليس تسعة، لأنها لن تكفي لحمايته من المطر. ما من عملية حسابية يمكننا من خلالها، وبالاعتماد على تقييم الناس لكمية معينة من الأشياء، قياس ما سيقيم الناس كميةً مختلفةً من هذه الأشياء.

التفكير الخاطئ في التيار الاقتصادي السائد

كيف يتخذ الناس قرارًا حين يواجهون تبادلًا يتعين عليهم بسببه التخلي عن بعض ما لديهم مقابل شيء آخر يريدونه؟ إن الإجابة، وفقًا لخبراء الاقتصاد من المدرسة النمساوية، هي أنهم يتخلون عن كل ما يعود عليهم بأقل فائدة. فلا يتعين عليهم التفكير في قيمة كل شيء يمتلكونه: يكفي أن يفكروا في قيمة الجزء الأقل إفادة لهم. إنهم يقررون ما يجب أن يتخلوا عنه على أساس *المنفعة الحدية*، كما يسميها الاقتصاديون. وبالمثل يقررون ما سيحصلون عليه في عملية التبادل باستخدام الطريقة ذاتها، إذ يقبلون الشيء الذي يعود عليهم بفائدة أكبر من الشيء الذي يتخلون عنه، بشرط أن تكون *منفعته الحدية* أكبر بالنسبة لهم.

أصبح قدر كبير من هذا التحليل جزءًا من الاقتصاد السائد، على الرغم من أنه غالبًا لا يفهم بشكل صحيح. يتعامل العديد من الأشخاص مع *المنفعة* باعتبارها صفةً متضمنةً في السلع بدلًا من النظر إليها على أنها رد فعل شعوري لدى كل فرد تجاه سلعة ما. وفي أسوأ الحالات، بحسب ميزس، فإن هذا التحليل يتواجد في الكتب الدراسية، حيث تُجمع «وحدات» من «المنفعة» ليظهر رسم بياني يمثل «إجمالي

المنفعة». ولكن المشاعر البشرية والقيم الإنسانية لا يمكن قياسها أو تجميعها على هذا النحو – وهذا ما يوضحه مثال الأسبرين.

إن المصطلح المرجعي الشهير «منحنيات السواء» خاطئ أيضًا. فهذه الرسوم البيانية السلسة تزعم أنها تظهر القدر الذي سيتخلى عنه الفرد من شيء ما، مقابل شيء آخر. ولكن الاستقراء بالاعتماد على ما يقرره الناس حين يواجهون خيارات العالم الحقيقي لمعرفة ما *قد* تكون عليه ردود أفعالهم تجاه مجموعة أخرى من الخيارات أمر غير ممكن. إن القيم البشرية ليست بهذه السلاسة وليست سهلة التوقع – وهذا ما يوضحه مثال جذوع الأشجار.

يعتقد ميزس أن هذا التفكير الخاطئ يفتعل كثيرًا من المشاكل بالنسبة لعموم الاقتصاديين، الذين يزعمون أنهم قادرون على تحديد «ميول» (للاستهلاك أو الادخار مثلًا) ثابتة وقابلة للقياس بالاستناد إلى بعض الملاحظات حول القرارات الفعلية التي اتخذها الأشخاص في الماضي، ويدعون أنهم بذلك يستطيعون وضع توقعات حول القرارات المستقبلية. ولكن جميع هذه البنى بعيدة كل البعد عن الواقع. يوضح ميزس أنه لا يمكن الاعتماد على التفضيلات السابقة للأشخاص لكي نعرف ردود أفعالهم تجاه خيار حقيقي ومختلف في المستقبل – ناهيكم عن خيار افتراضي.

والسبب في ذلك يعود جزئيًا إلى أن الاقتصاد السائد يتجاهل الأهمية الحقيقية للقيم الإنسانية. إنه لا يركز إلا على «السلع الاقتصادية» –الأشياء التي يمكن تداولها في السوق– وينظر إلى الناس باعتبارهم «وكلاء عقلانيين» يختارون من بين هذه السلع. ولكن يعتقد ميزس أن خيارات الناس، في واقع الأمر، أوسع وأكثر عاطفيةً.

قد يفضل الناس شرفهم الشخصي على المكسب المالي مثلًا. يغفل الاقتصاد السائد عن هذه الحقيقة المهمة، وبذلك يضعف نظرياته الخاصة.

4 منطق الفعل البشري

يعتقد ميزس أن حقيقة *الفعل البشري* الواعي بديهية واضحة، وأن الفعل ليس إلا سعينا لبلوغ حالة *مفضلة* عن غيرها. ومن هذا المنطلق البديهي للتفضيلات، يمكننا أن نرى فورًا أن الناس *يعملون* لتحقيق أقصى قدر من ارتياحهم والتقليل من عدم ارتياحهم. وانطلاقًا من هذه الأفكار مثل المنفعة الحدية والتبادل: سيتخلى الناس عن الأشياء التي تمنحهم أقل قدر من الرضا مقابل التي ترضيهم أكثر. لا نحتاج إلى الملاحظة والتجربة لمعرفة ذلك: إذ إن كل ما سبق يتبع منطقيًا مفهوم الفعل نفسه.[1] لا تهم ماهية القيم الخاصة للفرد، إذ *مهما* كانت تفضيلاتهم واحتياجاتهم، فإن منطق الفعل ينصّ على أنهم سيلبّون أكثرها إلحاحًا أولاً.

ومن نفس المنطق يمكننا تكوين صورة لمفاهيم اقتصادية أخرى مثل *الغايات والوسائل* أو *الربح والخسارة*.[2]

وإن *الغاية* –كما يقول ميزس– هي النتيجة التي يُسعى إليها بالفعل؛ *والوسيلة* هي ما يخدم هذا الهدف. وبالطبع، فإن حقيقة محدودية الموارد البديهية تنبع أيضًا من مفهوم الفعل، لأن الناس لن يكبدوا أنفسهم عناء التصرف على الإطلاق إن حققوا

---

1. ومع ذلك فقد كان تابعه من المدرسة النمساوية، الاقتصادي الحاصل على جائزة نوبل فريدريك فون هايك، «مترددًا في قبول» فكرة أن العلوم الاقتصادية يمكن أن تُشتق كليًا من الحقائق الواضحة، لأن ذلك ينفي إمكانية وقوع حدث غير متوقع، وبالتالي يقلل من أهمية الملاحظة العملية. «على الرغم من أنني أتفق معه في أن جزءًا كبيرًا من ذلك يتكون فقط من حساب الآثار المنطقية لبعض الحقائق الأولية». انظر «التعامل مع الجهل» في كتاب إي باتلر (المحرر)، *المعرفة والتطور والمجتمع*، من معهد آدم سميث عام 1983.

2. انظر *الفعل البشري* للحصول بيان شامل للحجج الملخصة في هذا الفصل.

الاكتفاء الكامل من كل ما يرغبون به. ولأن الموارد محدودة، فإن *وسائلنا* ذاتها محدودة. لذلك علينا أن نختار بينها، وأن نضحي ببعض الأشياء لنيل أخرى.

إن قيمة ما نتخلى عنه نسميها *التكلفة*، ويُطلق على تقييمنا للغاية التي نحققها نتيجة لذلك *المنفعة*. والفرق بين التكلفة والمنفعة نسميه *الربح* (أو *الخسارة* إذا ساءت الأمور).

ولكن هذه المفاهيم الاقتصادية –التكلفة والفائدة والربح والخسارة– كلها *شخصية* بالكامل. إنها أحكامنا العاطفية المتعلقة بالقيمة، وعليه ليست *موضوعية* –بحيث يمكن ملاحظتها وقياسها كالأشياء التي يتعامل معها علماء الطبيعة– بل *ذاتية*؛ تجول في ذهن الشخص المعني. لا يمكن أن تخضع هذه الأشياء للتحليل الرياضي كما العواطف الأخرى، مثل الأسى أو الحسد أو الحب.

أصول التبادل والأسعار

إن هذه الطبيعة فائقة الشخصية للقيمة والتكلفة والفائدة والربح والخسارة، هي سبب إقدامنا على التداول وتبادل الأشياء. إذا كانت القيمة صفة موضوعية للأشياء، مثل حجمها أو وزنها، لن نتبادل أي شيء أبدًا. لن يستبدل أحد سلعة بأخرى كانت قيمتها أقل بوضوح. لكننا *نتبادل* الأشياء على أي حال؛ ونفعل ذلك على وجه التحديد بسبب تقديرنا الأشياء بطرائق مختلفة. يبدل الأطفال الألعاب التي يشعرون بالملل منها بأخرى يريدونها، ويبيع الخباز الخبز ليشتري اللحم من الجزار. ما من ألعاب جديدة ولا خبز ولا لحوم تُصنع من خلال التبادل، لكن الجميع يعتبرون أنفسهم

أفضل حالًا بسببه. والواقع أنهم لن يكبدوا أنفسهم عناء المتاجرة بالأشياء إن لم يستفيدوا.

لا يمكننا أبدًا معرفة أو قياس مقدار *الربح* النفسي الذي يجنيه كل طرف من مثل هذه المعاملات. لكن يمكننا على الأقل رؤية ما هم مستعدون للتخلي عنه من أجل الحصول على شيء آخر وقياسه أيضًا – كمقدار المال الذي يطلبه الخباز مقابل رغيف خبز مثلًا. وسعر الصرف هذا هو ما نسميه *السعر*. في اقتصاد المقايضة البدائي، قد يكلف سعر الرغيف الكثير من اللحم، أو الكثير من بعض السلع الأخرى. ولكن في الاقتصاد الحديث، الذي يعتمد النقود وسيلةً للتبادل، يُعبرّ عن السعر بالدولار أو الجنيه أو العملة المحلية ذات الصلة.

ومع ذلك، علينا أن نتذكر أن *الأسعار*–رغم ملاحظتها بوضوح– ليست في الواقع مقياسًا *لقيمة* الأشياء. إن *سعر السوق* للخبز أو اللحوم أو أي سلعة أخرى هو ببساطة *سعر الصرف* الذي يظهر نتيجة تداول العديد من الأفراد لهذه الأشياء في السوق. وتحدث هذه التجارة فقط لأن الناس يقيّمون هذه الأشياء بطرائق *مختلفة*. تتضمن كل عملية تبادل *سعرًا* واحدًا فقط، ولكن مع وجود *تقييمين* مختلفين ومتضاربين.

الأسس الخاطئة للاقتصاد الذي يُدرّس في الكتب

يقول ميزس إن هذا المنطق البسيط يُظهر عبثية النماذج الاقتصادية السائدة. وبطبيعة الحال، فإن غاية «المنافسة الكاملة» في الكتب الدراسية، هي تبسيط العالم الحقيقي فقط. لكن النموذج الذي يكون فيه جميع المشترين والبائعين متطابقين،

ولا يكون للمشتري أو البائع أي تأثير في سعر البضاعة المتداولة، ليس تبسيطًا للعالم الحقيقي، بل تخلٍّ تام عنه. تعمل الأسواق فقط *لأن* الناس *ليسوا* متطابقين، ولا تظهر الأسعار إلا *نتيجة* عملية التبادل بين الأشخاص على أساس تقييمات *مختلفة*.

كما أن الأسعار ليست مجرد «مسلّمات» مثلما توحي النماذج. لا يمكن فرض أي شيء، أو حتى تنسيقه فيما يتعلق بالأسعار لأنها نتيجة معاملات لا حصر لها بين البشر المتنوعين والمتغيرين، والذين يواجه كل منهم خيارات مختلفة ومتغيرة. تكون موازين العرض والطلب وفق تصور الكتب عن «السعر التوازني» بلا معنى، ومحاولات بناء نموذج «للتوازن العام» تكون فيه جميع الأسواق في حالة توازن حماقة أكبر. *تتجاهل* هذه النماذج كل ما يجعل الأسواق تعمل.

لم يكن ميزس أول من قال كل ذلك، إذ طوّر خبراء الاقتصاد في المدرسة النمساوية في وقت سابق فكرة تمركز أحكام التقييم الفردية في قلب كل حدث اقتصادي، وكانوا رائدين في تحليل المنفعة الحدية ونقد النظريات السائدة. تمثلت المساهمة المؤثرة التي قدمها ميزس في جمع هذه الأفكار المبكرة والمتنوعة والمفككة وصقلها في كثير من الأحيان في نهج شامل للاقتصاد باعتباره علمًا استنتاجيًا وليس تجريبيًا، وقد كان دون جدال، أنشط المدافعين عن هذا النهج.

5 الاقتصاد الديناميكي

بالنسبة إلى ميزس، فإن نماذج الكتب الدراسية لاقتصاد متوازن توازنًا تامًا، تتحدد فيه الأسعار بقوى غير شخصية، تسلب الاقتصاد حياته وروحه. إن الأساس الكامل للاقتصاد هو *الفعل البشري*، والفعل البشري يعني *التغيير* – استبدال حالة بأخرى.[1]

التغيير متأصل في الاقتصاد

إننا نعيش في عالم متغير، حيث تتغير الأحداث والظروف الطبيعية: فهناك محاصيل جيدة وأخرى سيئة، وعندما تُكتشف الموارد الجديدة تكون القديمة قد استُنفدت أو تدهورت، أو تدمرت عرضيًا بسبب الحرائق أو الفيضانات. تتغير الظروف البشرية أيضًا: تنمو المجموعات السكانية وتتبدل، ويحل الأعضاء الأصغر سنًا محل الأكبر، حاملين معهم جديد الأفكار. تتغير طرق الإنتاج أيضًا، مع اختراع عمليات جديدة وتلاشي القديمة.

يرجع الفضل جزئيًا إلى ميزس وزملائه في المدرسة النمساوية في إدراك الاقتصاديين المعاصرين الآن أهمية التغيير إدراكًا أفضل. لكن الكتب الدراسية بقيت مليئة بالرسوم البيانية والنماذج والمعادلات التي تعطي انطباعًا مضللًا بأن الاقتصاد ثابت وساكن إلى حد ما. تعد «نظرية التوازن» مثالًا على ذلك – فكرة أن الأسواق،

1. انظر الفعل البشري لمطالعة العرض المنهجي لهذه الحجة.

عند مستوى أسعار ما، تصل إلى حالة توازن عندما تكون كمية المنتج التي يرغب البائعون بتوفيرها مساويةً تمامًا للكمية التي يرغب المشترون بشرائها. وبما أن الأسواق مترابطة، حيث يؤثر سوق الحبوب في سوق الخبز مثلًا، فإن الكتب الدراسية تتخيل إمكانية وجود عالم من «التوازن العام» حيث تستقر كل سوق عند نفس التوازن المثالي.

لكن الأسواق لا تستقر أبدًا، إذ يقول ميزس إنه ليس عليك إلا إلقاء نظرة على الأسعار المتقلبة في البورصة لتدرك ذلك. إنها تشبه إلى حد كبير كرة تنس الطاولة على نفاثة ماء، تصعد وتنزل بتأثير الجاذبية التي تسحبها في اتجاه ما والنفاثة التي تدفعها في الاتجاه الآخر. قد تعطي صورة ملتقطة انطباعًا بأن الكرة في حالة ركود تام، لكنها ليست كذلك. وبالمثل، فإن لقطة من الاقتصاد –الرسم البياني الكلاسيكي من الكتاب الدراسي والذي تتقاطع فيه منحنيات العرض والطلب عند بعض «أسعار التوازن» مثلًا– تعطي انطباعًا خاطئًا بنفس القدر عن الاستقرار. يصر ميزس على أن الدور المناسب للخبير الاقتصادي ليس تقديم لقطة، بل فهم القوى المتغيرة التي تحافظ على حركة الأسواق، مثل القوى المتغيرة التي تحافظ على كرة تنس الطاولة متمايلةً في الهواء.

حتى عندما تتناول الكتب الدراسية التغيير، فهي مضللة تمامًا. يقترح الرسم البياني الكلاسيكي مثلًا، أن تغير حالة العرض أو الطلب في السوق، يفضي على الفور إلى نقطة توازن جديدة، وبسعر توازني جديد، مع تداول كميات جديدة. لكن الأسواق ببساطة لا تعمل على هذا النحو، إذ إن تحركات السوق ليست فورية ولا سلسة. في الواقع، يستغرق الأفراد وقتًا حتى يلاحظوا النقص أو الفائض، ومن ثم يعملون على إيجاد حل، وقد تكون معلوماتهم غير دقيقة، فيستغرق تصنيع

الإمدادات الجديدة وطرحها في السوق وقتًا أيضًا. وباختصار، لا يوجد سبب لافتراض أن أي حالة قريبة من التوازن ستسود على الإطلاق

الطبيعة الحقيقية للأسواق

لذلك لن تكون الأسواق أبدًا مثل النماذج «المثالية» في الكتب الدراسية. يختلف المشترون والبائعون جميعًا – ويمتلكون كأفراد العديد من الدوافع إلى جانب تعظيم عائداتهم المالية. تتمتع السلع التي يتبادلونها بمجموعة من الصفات المختلفة، وهي بالفعل فريدة من ناحية الزمان والمكان اللذين تُتداول فيهما. لا تنتشر المعلومات حول الكميات التي تُتداول وأسعارها، لا بصورة متساوية ولا فورية. تتغير التكنولوجيا والتفضيلات، والأهم من ذلك أن كل شيء يستغرق وقتًا.

إنها ليست مجرد «عيوب» يمكن تجاهلها أو التخلص منها بمجرد سن القوانين، فهي حقيقة الأسواق ويجب أن تكون نقطة انطلاقنا لتحليلها. بات مؤكدًا أن هذا الواقع لن يقدم أبدًا الحالة الخيالية السعيدة للتوازن العام. لكن الأسواق تعمل فقط *نتيجة* وجود اختلافات يستطيع الأفراد استغلالها، واحتياجات غير مشبعة يمكنهم المساعدة على تلبيتها. إذا كان العالم في حالة توازن مثالي دومًا، لن يندفع أي شخص لفعل أي شيء على الإطلاق، ولن تبقَ أي حياة اقتصادية.

لذلك، لا ينبغي أن يكون الهدف من السياسات محاولة جعل الأسواق *مثالية*، ولكن السماح لها بالعمل بكفاءة ضمن طبيعتها الحقيقية. وكما يذكرنا ميزس، فلا يجب أن نفترض أبدًا أنه بإمكانها العمل بسلاسة كما توحي المنحنيات اللطيفة في نماذج الكتب الدراسية. تتكيف الأسواق من طريق الاختيارات المنفصلة للأفراد، مع

القيم الخاصة بكل منهم، ويتعين عليهم العمل في سياق خيارات الآخرين وقت ظهورها. وهذا لن يكون عمليةً سلسة متوقعةً أبدًا، لكنها ستكون سلسلة من الخطوات المتقطعة وغير المتوقعة.

لماذا ليست الرياضيات ملائمة

لهذا السبب يفاقم منظّرو التوازن أخطاءهم عندما يحاولون تطبيق الرياضيات على ما يفترضون أنه تعديلات سلسة. ينتهي بهم الأمر بوضع أرقام على أشياء غير موجودة اساسًا. قد تجعل بهارج رياضياتهم الأمر يبدو كما لو أنهم اكتشفوا نوع العلاقات الوظيفية التي يتعامل معها علماء الطبيعة، ولكنهم لا يصفون العالم الحقيقي بذلك، بل هو مجرد شيء من وحي خيالهم.

ويعتقد ميزس أنه ما من إحصائيات تستطيع التغلب على النقطة الأساسية المتمثلة في أن امتلاك الأشخاص المختلفين قيمًا مختلفة، وأن استجابة مجموعة واحدة من الأفراد لأحداث السوق اليوم قد لا تماثل استجابات أخرى تجاه أحداث الغد. لا يمكن أن تخضع القيم للتحليل الرياضي، وإن استخدام الإحصائيات يخفي ببساطة كل ما هو مهم في الحياة الاقتصادية. لربما تكون إمكانية عمل تنبؤات واسعة حول الأحداث الاقتصادية صحيحة –كأن يخلق التوسع في الائتمان ازدهارًا يليه فترة إفلاس– لكن لا يمكننا أبدًا توقع مدى وضوح هذه الدورة أو طولها.

سيرورة السوق

إن نوع الدراسة المناسبة للاقتصاد بالنسبة إلى ميزس، هو دراسة القوى التي تحافظ على بقاء الأسواق في حركة دائمة – كيفية تشابك أفعال الآخرين المتنوعة، والذين يسعى كل منهم إلى تحقيق أهدافه الخاصة في السوق، في صورة متشابكة تفضي إلى تحقيق نتيجة. وبعبارة أخرى، يجب أن يدرس علم الاقتصاد *سيرورة* السوق التي يقوم الناس من خلالها بتعديل أفعالهم وفقًا للأحداث، بما في ذلك تصرفات الآخرين.

تتعارض فكرة السوق بصفته عملية تغيّر مستمر مع مفهوم الكتب الدراسية عن التوازن المستقر والدائم. قد تميل بعض القوى إلى إبقاء الأمور في حالة توازن، مثل قوتي الجاذبية وضغط الماء، اللتان تحافظان على كرة تنس الطاولة في الهواء كما في مثالنا السابق: فالأسعار قد ترتفع ارتفاعًا ملحوظًا عند وجود نقص مثلًا، ما يحفز المشترين على تقليص طلبهم ويحفز البائعين على العرض أكثر حتى تُسد هذه الفجوة. لكن وجود هذه القوى لا يعني تحقيق توازن كامل ودائم على الإطلاق. إذ يتغير العالم ويتغير الأفراد وكذلك المنتجات وعمليات الإنتاج. إن الأسواق لا تتوقف أبدًا عن العمل في الواقع.

الأهمية الجوهرية للوقت

تكاد الكتب الدراسية تخلو من أهمية *الوقت* كجزء أساسي من عملية السوق. يشير ميزس –وفقًا للاقتصادي النمساوي السابق يوجين فون بوم بافيرك– إلى أن الإجراءات كلها تستغرق وقتًا. يمكن في سياق العمل أن تطرأ تغييرات أو تظهر عراقيل بتأثير أحداث أخرى. قد تتغير الأمور مرة أخرى خلال الوقت الذي يستغرقه الأشخاص في اكتشاف تغييرات السوق والتكيف معها. قد يستغرق بناء مصنع جديد

شهورًا أو سنوات مثلًا، إلا أن أذواق المستهلكين قد تنقلب ضد المنتج في غضون ذلك، أو قد تؤدي بعض عمليات الإنتاج الثورية الجديدة إلى إلغاء الحاجة إلى المصنع.

خلص ميزس إلى أن مفهوم الكتاب الدراسي عن التكيف السلس والفوري في سبيل التوازن يعمينا عن الأهمية المحورية للوقت في عملية السوق. كما أنه يعمينا عن *الريبة* التي تسود الحياة الاقتصادية. وفي عالم الكتب الدراسية، كل شيء معروف ومؤكد، والأسواق تنجذب إلى نقطة توازن يمكن التنبؤ بها. إلا أن نتيجة أفعالنا بعيدة كل البعد عن اليقين في الواقع. لربما تنجح بعض الخطط، لكن الأحداث غير المتوقعة ستؤدي إلى فشل بعضها الآخر. لسنا متأكدين إلى أين ستأخذنا الأمور، وعليه تغدو كل خطوة نقوم بها *مضاربة* – إجراء يعتمد على تخمين المستقبل، قد يصيب أو يخطئ. وذلك ما يجعل نماذج الكتب الدراسية مخطئة للغاية، ويجعل دور المضاربة وريادة الأعمال عنصرًا حاسمًا في اقتصاديات العالم الحقيقي.

6 ريادة الأعمال

في عالم الكتب الدراسية التي تصور «المنافسة المثالية»، *الربح* ليس إلا الباقي الذي يُترك للموردين بعد دفعهم تكاليف رأس المال والعمالة والتوزيع. وستوصله المنافسة إلى أدنى مستوى ضروري لإغراء الموردين بالبقاء في السوق – «عائد اعتيادي» متساوٍ للجميع. ولكن ميزس يقول إنه من الممكن أن يكون هناك بعض الحافز للابتكار عندما يحصل الجميع على نفس الهامش، بغض النظر عن مهارتهم أو دافعهم أو حظهم. ففي العالم الحقيقي، الربح أكثر من هذا بكثير. إنه محفز حاسم لعمل الإنسان. ولفهم الاقتصاد، نحن بحاجة إلى فهم الطبيعة الحقيقية لكل من ريادة الأعمال والربح ودورهما.[1]

ريادة الأعمال والربح

إن إنتاج أي سلعة يتجاوز كثيرًا مجرد توظيف رأس المال بالطريقة التي تختارها والتنعم بـ«العائد الاعتيادي» الذي يولده. ففي الواقع، ينطوي الإنتاج على خيارات معقدة. وعوامل الإنتاج المكملة، كالأرض والعمالة والمعدات مثلًا، يجب الجمع بينها. وهذا كله، لا محالة، يستغرق بعض الوقت. ولتحقيق مكسب مالي، يجب أن يكون مؤسس المشروع –*رائد الأعمال*– قادرًا على بيع المنتج النهائي بسعر أعلى من سعر المدخلات المختلفة. ولكن، لأن الإنتاج يستغرق وقتًا، ويمكن أن تتغير الأمور خلال الفترة الفاصلة، إن هذه النتيجة ليست مؤكدة على الإطلاق: فقد ترتفع تكلفة المدخلات خلال عملية الإنتاج، أو قد يدخل السوقَ منافسون آخرون ويقدمون عروضًا للعملاء، أو قد يتم تطوير منتجات أو عمليات جديدة

1. انظر الفعل البشري بخصوص الحجج المتعلقة بريادة الأعمال والربح.

وأفضل، أو قد تتغير الأساليب، أو قد لا يكون العملاء على أرض الواقع مستعدين لدفع ما توقعه المنتِج.

وبذلك، يكون الإنتاج كله *مضاربةً*. فهو محاولة لتخمين حالة السوق المستقبلية. وينطوي على *مخاطرة*، فما من شيء يضمن نتيجة ناجحة. ويعتمد النجاح على مزيج من المعرفة والمهارة والحظ. فالربح ليس مجرد عائد على مبلغ رأس المال المستخدم في أحد المشاريع العشوائية. ومن السخف الحديث عن «نسبة ربح» على شيء غير مؤكد. فالربح أصعب منالاً من ذلك بكثير.

إن ما يسميها ميزس *ريادة الأعمال* أو *المضاربة* لا تقتصر على بضعة رأسماليين محنكين متأنقين في مخيلة الناس. وبسبب الشكوك الحتمية المنطوية، فإن *كل الإجراء*، كما يقول ميزس، هو مضاربة، وجميع *الناس* إلى حد ما رواد أعمال – فهم يسعون إلى استخدام مواردهم ومهاراتهم لتحقيق ربح مستقبلي. وهذا ينطبق على العمال الذين يلتحقون بدورات تدريبية على أمل تحسين فرص عملهم وكذلك على مديري الأعمال الذين يشيدون المصانع أو سماسرة الأسهم الذين يتاجرون بسندات الضمان.[2]

ولا توجد طريقة على وجه اليقين لمعرفة هل ستنجح المشاريع التي نختار الشروع فيها، أم لا. إذ ما علينا إلا أن نخمن كيف سيؤول حال المستقبل. والربح يوفر *دافعًا* لجعل تخميننا دقيقًا قدر الإمكان – باستخدام المهارات والأحكام والخبرات والفهم والمعرفة الداخلية التي في حوزتنا. وكذلك احتمال الخسارة لو خمَّنا بشكل خاطئ. والربح ليس حقيقة ميتة: فهو حي وذو معنى بالنسبة للبشر الهادفين.

الربح مكافأة من العملاء الراضين

2. جرى تطوير أهمية ريادة الأعمال على نحو أكثر عمقًا في مؤلَّف إسرائيل م. كيرزنر، أحد أتباع مدرسة ميزس النمساوية.

يقول ميزس إن الربح ليس مجرد مكسب شخصي. وهو ليس مقياسًا للسعادة التي تنتابنا جراء نجاح عمل ما. يجسد الربح بالأحرى تقييم *الآخرين* لما قدمته مبادرتنا *لحياتهم* ورفاهيتهم. وهو لا يتحقق إلا من خلال الدعم الطوعي من العملاء الراضين. فالربح ظاهرة اجتماعية تعكس قيم جميع المعنيين.

مرة أخرى، تشير نماذج «العائد الاعتيادي في الكتب الدراسية إلى أنه لا يمكن لرائد الأعمال تحقيق ربح (خيالي) كبير إلا إذا تكبد آخر خسارة فادحة. من هنا تأتي فكرة أن الربح «استغلال» – أيْ شيء مسروق من الآخرين. لكن ميزس يقول إن مكافآت أي عمل ناجح سيتم تقاسمها حتمًا مع العمال والذين يقدمون المدخلات العديدة التي يتطلبها. وبما أن الربح يتحقق فقط لأن المستهلكين يقيمون المنتج، إذن، كلما زادت الأرباح المحققة، زاد الرخاء العام.

عملية التسعير

يعتمد نجاح أي مشروع ريادي على تقديم تخمينات موفقة حول الأسعار المستقبلية. لكن، نظرًا إلى أن الأشياء تتغير باستمرار، فهذا ليس بالأمر السهل. وقد تشير الكتب الدراسية إلى أن الأسواق تعود على الفور إلى «سعر توازن» معروف بعد أي اضطراب: لكن ميزس يقول إن ضبط السعر أشبه بانهيار ثلجي. فأي تغيير –كاكتشاف ثروات معدنية جديدة، مثلًا– لا يلاحظه سوى عدد قليل من الأفراد الذين يكونون على مقربة منه. ومن بين هؤلاء، قلة فقط سيدركون أهميته بالكامل، ويتوقعون آثاره بشكل صحيح، ويتخذون الإجراءات المناسبة بسرعة للاستفادة منه؛ لكن نجاحهم سيُلهم الآخرين ليحذوا حذوهم. وهؤلاء بدورهم سيلهمون آخرين، وهكذا، ما يزيد انتشار ضبط السوق.

قد يؤدي الضبط المنتشر ذاته إلى إحداث انهيارات ثلجية أخرى – كرفع سعر معدات التعدين اللازمة للانتفاع من الموارد المعدنية الجديدة المكتشفة مثلًا. في هذه الأثناء، إن

الانهيارات السعرية المنفصلة تمامًا والناجمة عن تغيرات غير ذات صلة في أماكن أخرى قد تؤثر أيضًا في الانهيارات الأولى. بعبارة أخرى، ليس ضبط السعر فوريًا ولا ميكانيكيًا. وكما يقول ميزس إنه عملية معقدة جدًا – عملية *اجتماعية*. فالأمر برمته يعتمد على ما تتجاهله الكتب الدراسية بالضبط – وهي القيم الفردية والزمان والمكان.

أسعار السلع الإنتاجية

مثل الأسعار السوقية للسلع التي نستهلكها (ويسميها الاقتصاديون *السلع الاستهلاكية*)، إن أسعار السلع الإنتاجية (وهي المواد والمعدات الرأسمالية التي نستخدمها لصنع السلع الاستهلاكية)، تُستمد أيضًا من *الاختلافات* في قيم الناس. ولكن العملية أقل مباشرة كما يقول ميزس. فهو يوضح أن السلع الإنتاجية لا تُطلب لذاتها، وإنما من أجل السلع الاستهلاكية التي تصنعها فقط. وبالتالي، إنها تثمَّن وفقًا للسعر المتوقع لتلك السلع الاستهلاكية.

مرة أخرى، تكافئ عملية السوق الذين يقدمون التخمينات الأدق. فرائد الأعمال الذي يتبنى وجهة نظر شديدة التشاؤم بشأن أسعار المنتج المستقبلية لن يكون قادرًا على تحمل تكاليف المنافسة على الموارد الإنتاجية، وسيخسر الأرض والمعدات والعمال للّذين يتبنون وجهة نظر أكثر تفاؤلًا. وفي الوقت نفسه، إن رائد الأعمال المفرط في التفاؤل، المستعد لدفع المزيد مقابل تلك الأصول، سيتكبد الخسائر عندما يسوَّق المنتج النهائي. ووحدهم الذين يضعون تخمينات دقيقة حول الأسعار المستقبلية للسلع الاستهلاكية سينجحون.

وبذلك، تحافظ هذه العملية على توافق أسعار السلع الإنتاجية مع أسعار السلع الاستهلاكية. وهي تحفز الناس بانتظام على توجيه الموارد الإنتاجية نحو الاستخدامات التي يكون فيها طلب المستهلك أقوى. إنها تحثهم باستمرار على البحث عن أفضل الطرق وأرخصها لتلبية تلك الاحتياجات.

إذن، ككل شيء آخر في الاقتصاد، إنها قرارات *الأفراد المحددين* المعنيين التي تحرك الأشياء. ومع أن الوظيفة الريادية مهمَلة إلى حد كبير في الاقتصاد السائد، إنها مهمة لكيفية عمل الأسواق.

قد يكون رواد الأعمال مدفوعين بالربح الذي سيحققونه، لكن ميزس لا يساوره شك في أنهم *خدام* المستهلكين. وفي عالم دائم التغيير، عليهم أن يبحثوا دائمًا عن الفرص التي يمكنهم من خلالها الكسب عن طريق خدمة الآخرين. فالأثر النهائي هو زيادة رخاء المجتمع بأسره. وأحد العوامل الرئيسية لإحداث هذا كله بكفاءة هو *المنافسة*.

7 المنافسة والتعاون والمستهلك

إن نموذج الكتب الدراسية عن «المنافسة المثالية» يصور للناس أن العالم الحقيقي «غير مثالي» بطريقة ما – أن الاختلافات بين الموردين، والعقبات الطبيعية لدخول السوق، وعلى وجه الخصوص الأرباح الكبيرة التي يحظى بها رواد الأعمال، تمثل «إخفاقات» سوقية يجب تصحيحها. لكن ميزس يصر على أن المنافسة لا يمكن أن تحصل في عالم يتشابه فيه الأشخاص والأشياء. فالمنافسة تدور حول محاولة الموردين التفوق على بعضهم – وتحقيق ربح من القيام بذلك.[1]

سيادة المستهلكين

إن المنافسة تصقل العملية التي يوجه بها النشاط الريادي الإنتاج إلى جلب أكبر قدر من الرضا للمستهلكين. فكلما زادت المنافسة، كان على المنتجين أن يكونوا أدق في تنبؤ مطالب العامّة المستقبلية، وأكثر إبداعًا في تلبيتها.

ومثلما هو الحال في كل مناحي الحياة، تعد المنافسة عملية اختيار. لكن ميزس يشير إلى أنه في الأسواق، من يختارون هم *المستهلكون*. والمستهلكون يبحثون دائمًا عن أفضل المنتجات وأرخصها لتلبية احتياجاتهم: إنه *طلبهم* الذي يحدد في نهاية المطاف سعر السلع الاستهلاكية – ومنه بشكل غير مباشر، سعر السلع الإنتاجية. وهم قادة قساة، مستعدون للتخلي عن الموردين الحاليين في غمضة عين إذا ظهر على الساحة آخرون أفضل منهم أو بكلفة أقل.

1. تناقش العديد من كتب ميزس هذه الثيمات، منها *الفعل البشري*، و*الليبرالية*، و*السياسة الاقتصادية*، و*التخطيط للحرية*.

ويخلص ميزس إلى أن السوق أشبه باستفتاء يومي على ما ينبغي إنتاجه. وكل قرش ينفقه المستهلكون، في المعاملات اليومية التي لا تحصى، يمثل صوتًا في اقتراع متواصل، يحدد كمية كل ما يجب إنتاجه ويوجه الإنتاج إلى حيث تكون الحاجة أشد إلحاحًا. يعد هذا النظام، باعتباره طريقة لتخصيص الموارد، أكثر فاعلية بكثير من اتخاذ القرارات عن طريق الانتخابات السياسية، حيث تتاح فرصة التصويت للناس كل بضع سنوات فقط ويتعين عليهم الاختيار بين حزم السياسات المتباينة.

يجادل النقاد بأنه ليس انتخابًا منصفًا، ما دام بعض الناس يحظون «بأصوات» مالية أكثر من غيرهم؛ لكن ميزس يرى الأمور بطريقة مختلفة. أولًا، كل قرش مهم بحق: فحتى الفقراء يتمتعون بنفوذ في السوق أكبر من نفوذ الأقليات في الانتخابات السياسية. علاوة على ذلك، إن الأثر التراكمي «للأصوات» المتواضعة لملايين الأفراد الأقل ثراءً يمكنه أن يطغى بسهولة على أصوات قلة من الأفراد الأثرياء؛ لهذا تظل سيادة المستهلك ذات تأثير كبير جدًا. وإذا تمتعت قلة من الأثرياء بقدرة شرائية أكبر، فهذا لأنهم نجحوا في «اقتراعات» سابقة وتمكنوا من إرضاء عملائهم ليس إلا. فقوتهم السوقية، كما هي عليه، تأتي في نهاية المطاف من المستهلكين وتستمر ما دام المستهلكون راضين.

عملية المنافسة

إذن، تعد المنافسة بالنسبة لميزس *عملية* مستمرة يحاول فيها البائعون التفوق على بعضهم ليقدموا للمستهلكين ما هم في أمس الحاجة إليه. وهي ناجعة *بسبب* ما تعده النماذج «عيوبًا» – لأن البائعين يعرضون على عملائهم مجموعة *متنوعة* من المنتجات المختلفة بنوعيات مختلفة مثلًا، ويسعون باستمرار لجعل عروضهم أفضل أو أرخص قليلًا من العروض التي يقدمها الآخرون.

والحقيقة أن هناك عوائق طبيعية لدخول السوق –ففي نهاية المطاف لا يمكننا جميعًا أن نصبح مغني أوبرا– لا تقلل من حدة المنافسة. فقد يكفي منافس واحد فقط أو منافسان، ينتجان منتجات أفضل أو أرخص، لإبقاء الموردين في حالة تأهب. إلا أنه، بلا شك، كلما زادت حدة المنافسة، تحسنت في أداء وظيفتها الاجتماعية المتمثلة في دفع التحسينات في الإنتاج ورضا المستهلك.

مجددًا، يقول النقاد إن المنافسة شريرة أو غير عادلة. لكن المنافسة في السوق ليست كالحرب التي يُقتل فيها الخاسرون: ففي السوق، أولئك الذين يكونون أقل نجاحًا في خدمة المستهلكين يحصلون ببساطة على مكافأة أقل. في الواقع، تفلس الشركات من حين لآخر، ويخسر الناس أموالهم ووظائفهم؛ لكن استعارة «قتل» الشركات بالمنافسة ليست بمستوى حقيقة إطلاق النار على السكان المهزومين على أيدي المنتصرين. والأرباح –حتى الكبيرة منها– ليست غير عادلة أيضًا، كما يقول ميزس: على خلاف ذلك، إنها في الحقيقة المكافأة العادلة على خدمة المستهلكين بشكل جيد خصوصًا.

التعاون من خلال تقسيم العمل

إن عملية السوق، بعيدًا عن كونها حربًا بين الجميع، تشجع في الواقع التعاون بين البشر على نطاق واسع. وكما أوضح آدم سميث أولًا، إنها تقوم بذلك من خلال تشجيع *التخصص والتبادل*[22]

ويتناول ميزس نفس الموضوع قائلًا إن الناس مختلفون ولديهم قدرات مختلفة. فهم يعيشون في أماكن مختلفة حيث تتنوع الموارد الطبيعية في المتناول. وتقسيم الإنتاج إلى خطوات متخصصة منفصلة يوظف قدراتهم ومواردهم المتنوعة بشكل أكثر إنتاجية مما لو

2 . انظر آدم سميث، *ثروة الأمم*، الكتاب الأول، 1776.

حاولوا جميعًا تحقيق الاكتفاء الذاتي. ومن خلال تبادل هذه المنتجات المتخصصة، يمكنهم التعاون في إنشاء المشاريع والسلع الاستهلاكية التي ستفوق قدرات أي واحد منهم.

في نظام التخصص والتبادل هذا، تكون الموارد الإنتاجية *مملوكة* بالضرورة لأفراد معينين. لكن ذلك لا يعني أن هؤلاء المالكين يعارضون بشكل ما بقية المجتمع، كما يدعي ماركس. على العكس من ذلك، إن الذين يمتلكون وسائل الإنتاج لا يمكنهم توجيهها نحو منفعتهم الشخصية *إلا* من خلال خدمة الجمهور المستهلك عبر مواردهم.

الرأسمالية لا تفضي إلى الاحتكار

ثمة انتقاد آخر للمنافسة في السوق يتمثل في أنها تعزز في الحقيقة الرأسمالية الاحتكارية. وقد اقترح ماركس أنه مع قضاء المنافسة بثبات على المنشآت الأقل نجاحًا، فإن الشركات المتبقية ستتوسع أكثر فأكثر، إلى أن يبقى مُنتِج احتكاري واحد فقط في كل قطاع.

يقول ميزس إن هذا لهراء: فالواقع مختلف تمامًا. ففي حين أنه من السهل ملاحظة نمو الشركات الكبيرة والناجحة، إننا نغض الطرف دائمًا عن انهيار الشركات –الكبيرة بنفس القدر– التي حلت محلها شركات صاعدة. فالسوق ليس عملية تركيز حتمي، وإنما عملية تدافع وتغيير مستمرين.

يتمثل قلق الناس بشأن الاحتكار في أن الشركات المهيمنة يمكنها أن تفرض السعر الذي يحلو لها. لكن هذا ليس صحيحًا، كما يقول ميزس. فدائمًا سيكون هناك تهديد بالمنافسة، ربما من شركات أصغر وأكثر ابتكارًا. وبالمثل، ستتوفر دائمًا بدائل يمكن أن يلجأ إليها العملاء: فهيمنة شركات السكك الحديدية الأمريكية على السوق انهارت بظهور شركات الطيران مثلًا.

الاشتراكية باعتبارها مصدر الاحتكار

في الحقيقة، يقول ميزس إن الاحتكار سيصل إلى ذروته في ظل الاشتراكية، حيث يكون كل الإنتاج في أيدي الدولة. والمصدر الحقيقي –والخبيث– للاحتكار، ليس الرأسمالية، وإنما الحكومة.

على عكس المنشآت التجارية، التي لا تنجو إلا إذا استمرت في خدمة المستهلكين، يمكن للحكومات ببساطة أن تختار بنفسها الاحتكارات –كما فعلت في الماضي مع الملح والهواتف والبث وغيرها الكثير– أو أن تنشئ احتكارات بتقييد الدخول إلى مهن معينة من خلال *الترخيص*. وقد يكون تبريرها لذلك السلامة العامة – كي لا يقع الناس بين أيدي أطباء أو سائقي سيارات أجرة غير مؤهلين مثلًا. لكن ميزس يعتقد أن الدافع الحقيقي سياسي في أغلب الأحيان. فالتراخيص يمكن أن تولد إيرادات هائلة للسلطات. وسيساعد منح التراخيص أولئك الموجودين مسبقًا في السوق –الذين يحظون بثروة أكبر وربما بنفوذ سياسي أعظم– على اجتناب الدخول في منافسة محتملة.

ويخلص إلى أن قلة من التكتلات الاحتكارية والشركات المحتكرة كانت سترى النور، لولا الحكومة وجهود أصحاب النفوذ السياسي لمنع المنافسة. والرأسمالية لا تتسم بنزعة طبيعية إلى الاحتكار أو الأسعار الاحتكارية؛ على العكس من ذلك، إنها تتصف بنزعة طاغية إلى التنوع والتميز، ما يساهم في تحسين النوعية وخفض الأسعار. وهذه هي الغاية –التي تخفيها نماذج الكتب الدراسية– من عملية المنافسة والمنفعة الدائمة منها.

8 رأس المال والفائدة

ككل شيء في الاقتصاد، يقول ميزس إن *رأس المال*، و*الفائدة* يأتيان من قرارات الأفراد – خصوصًا قراراتهم بشأن قيمة *الوقت*.[1]

أهمية الوقت في الخيارات الإنسانية

يتطلب تحقيق أي هدف من أهدافنا *وقتًا*. قد يكون للهدف مراحل متعددة، ولكن حتى بعد تحقيقه، قد يتطلب الحفاظ عليه مزيدًا من الجهد. بعبارة اقتصادية، لا بد من الوقت لإنتاج السلع الاقتصادية –ما يسميه ميزس *مدة الإنتاج*– وقد تدوم صلاحية السلع فترة محدودة – مدة الصلاحية. يقول ميزس إننا ما إن شرعنا في الإنتاج، كان علينا أن نواجه خيارات: لا تقتصر على ما سنستعمله، بل تتعلق أيضًا بتفضيلاتنا الزمنية. هل نفضل أن نستغرق مزيدًا من الوقت في إنتاج منتج قيّم يخدمنا زمنًا طويلًا؟ أم نريد أن ننتج شيئًا سريع الإنتاج وإن كان أقل ديمومة؟ ليس لهذا السؤال جواب صحيح لا نزاع فيه: إن الجواب يعتمد اعتمادًا كاملًا على قيَم أصحاب العلاقة.

إن تقديرنا *لقيمة* الوقت عنصر أساسي في كل تصرف نتصرفه. كلنا نفضّل الإشباع الحالي على الإشباع المؤجل المساوي له، ولكن بعض الناس يفضل الإشباع الحالي جدًّا، فيستهلك كل ما يجنيه، وبعض الناس يدّخر ويوفر، فيضحي بالإشباع الآني من أجل إشباع أكبر (مأمول) في المستقبل.

بشكل واضح، إن الذي يستهلك ما قيمته 100 دولار من السلع اليوم، يرى في استهلاكه هذا قيمة أكبر من الفائدة التي سيجنيها بعد سنة إذا وضع هذه المئة في حساب

1. لمراجعة مناقشته الأساسية لهذا الموضوع، انظر *الفعل البشري ونظرية النقد والائتمان*.

توفير مصرفي. لو لم يكن للوقت قيمة عنده، لاختار دائماً أن تصبح 104 دولارات بعد عام من الإيداع. لكن وقتنا محدود وله قيمة في أنفسنا. إن التفضيلات الزمنية لأفراد البشر هي مفتاح فهم ظاهرة *الفائدة*.

يضرب ميزس مثالاً معبرّاً. يمكنك أن تصيد سمكة بأن تمسكها بيدك من مجرى النهر. قد تستطيع أن تصيد أكثر من سمكة إذا استعملت شبكة وقارباً، ولكن هذين يحتاجان إلى وقت لتبنيهما. قد تجوع وأنت تعمل في بنائهما، أو تجمع كومة من السمك لتقتات بها. لكن *تأجيل الاستهلاك* لإنتاج هذه *السلع الإنتاجية* هو الطريق إلى تكثير العرض في المستقبل: بل قد تساعدك المعدات على التقاط أنواع جديدة من الأسماك لا يمكن صيدها باليد. مع هذا فإن الخيار يرجع لك، هل تستحق هذه الفوائد المؤجلة أن تجوع الآن؟

تعقيدات رأس المال

يستنتج ميزس أن رأس المال أمر أعقد، وأن القيم والتفضيلات الإنسانية مرتبطة به ارتباطاً جوهرياً. إن أهمّ ما يضمّه رأس المال هو *الوقت* – التضحية باستهلاك اليوم من أجل استهلاك أكبر لاحقاً. إن استعمال هذه السلع الإنتاجية أو عدم استعمالها ليس مجرد مسألة وجود التكنولوجيا اللازمة: بل يعتمد على التفضيلات الزمنية لأصحاب العلاقة. قد تجيد صناعة القوارب والشبكات، ولكن قد ترى في الوقت نفسه أن التضحية لا تستحق.

السلع الإنتاجية خطوات وسيطة على طريق الاستهلاك، الذي هو غاية الإنتاج الوحيدة. ولكن هذا لا يعني أنه كلما زاد إنفاق البلد على «رأس المال» زادت إنتاجيته. إن إنتاجية هذا البلد تعتمد على المزيج الخاص الموجود من السلع الإنتاجية. فعلى سبيل المثال، مصنع السفن ومصنع الصلب ومنجم الفحم، يعتمد بعضها على منتجات بعض، ولكن واحداً منها من دون الآخرين قد يكون عديم الفائدة.

بعبارة أخرى، ليس المهم *الإنفاق الإجمالي* على السلع الإنتاجية، بل المهم ما هي هذه السلع وأين هي، وكيف تستخدم – بعبارة أخرى، المهم هو *بنية رأس المال*. هذه البنية أساسية في تحديد استجابة الاقتصاد للتغيير. السلع الإنتاجية مختلفة فيما بينها: بعضها يمكن استعماله لأغراض كثيرة، كالمطرقة، وبعضها لا ينفع إلا لغرض واحد، كقالب الفخار. إذا تغير نمط طلب المستهلكين (بسبب تغير في الموضة، مثلاً)، فربما يمكن استعمال بعض السلع الإنتاجية لأغراض جديدة، ولكن بعضها الآخر لا بد من التخلي عنه. تعتمد قرارات المنتجين جزئيًّا على *قابلية التحويل* في السلع الإنتاجية لاستعمالها لأغراض جديدة.

رأس المال فكرة وليس شيئًا

علينا أن نتذكر أن *رأس المال* ليس إلا *فكرة*، وأنه ليس *شيئًا*. فمفهوم «الحجم» مثلًا، لا يوجد هكذا قائمًا بنفسه، مستقلًّا عن الأشياء الموصوفة بالكبر أو الصغر. رأس المال كذلك لا يوجد إلا في السلع الإنتاجية (التي تسمى السلع الرأسمالية أيضًا. ككل «المجاميع الاقتصادية» الأخرى (كـ«الاستهلاك» و«الدخل الوطني») يستعمل اقتصاديو التيار السائد (والماركسيون) كلمة «رأس المال» ليجمعوا أشياء كثيرة مختلفة. ونتيجة لذلك، لا تُظهر هذه المجاميع الأشياء المهمة حقًّا: وهي *الخصائص* الدقيقة لهذه الأشياء المختلفة، *بنيتها*، و*معناها* عند الأفراد الفاعلين.

إن الالتباس هو الذي يقود إلى الأسطورة الماركسية التي تقول إن رأس المال «يعيد إنتاج نفسه» و«يفقس أرباحًا». لا شيء أبعد عن الحقيقة من هذا، في رأي ميزس. لا ينمو رأس المال من العدم، بل من تصرفات الأفراد المدروسة، إذ يتخلون عن الاستهلاك لينتجوا سلعًا إنتاجية. يمكن أن يخسر الرجل رأس ماله إذا أخطأ، كما يحدث عندما يسيء رائد الأعمال الحكم على السوق في المستقبل. بل ويمكن أن يُستهلَك رأس المال، وهو ما يحدث

عندما يبيع الناس أصولهم الإنتاجية ليدفعوا فواتيرهم أو يزيدوا إنفاقهم. ويمكن أن يُهدَر، كما يحدث عندما تدعم الحكومة استثمارات غير معقولة اقتصاديًّا. لذا فرأس المال ليس منتجًا لنفسه بأي معنًى من المعاني.

يقول الاشتراكيون عادة إنهم يستطيعون تحويل منتجات بلد ما إذا دمروا البنية الإنتاجية القديمة وأقاموا مكانها بنية إنتاجية أحدث وأكثر فعالية. لكن رأس المال لا ينمو إلا على الوقت والمصاعب: لا بد أن تحافظ عليه، لذا فلا يمكن أن تستبدله بكامله مرة واحدة. هذا وإن إزاحة الأصول الرأسمالية الموجودة يهدر الوقت والجهد المستثمرين فيها. لا يصلح اقتصاديًّا دائمًا أن تفعل ما يمكن فعله تقنيًّا: لا يركض الناس ليغيروا مكانسهم الكهربائية كلما ظهر في السوق نوع جديد، يلاحظ ميزس.

والسلطات الاشتراكية ليست بالضرورة في أفضل مكان لتقرر أنواع السلع الإنتاجية التي يجب الحصول عليها وكيفية استخدامها. في السوق الحرة، يقرر *المستهلكون* في النهاية هذا الأمر بخياراتهم الإنفاقية. في الاشتراكية، يُترَك القرار للمخططين، الذين ليس لديهم مسطرة يقيسون بها قيم ملايين المستهلكين المختلفين.

ظاهرة الفائدة

الفائدة مفهوم يساوي في تعقيده، ويساوي في إنسانيته، مفهوم رأس المال. إن معدلات الفائدة في *السوق* تشمل عناصر متنوعة، منها ربح الدائنين، وهامش في حال تخلف المدينين، وأشياء أخرى كثيرة غالبًا. لكن العنصر الأساسي في الفائدة –الذي يسميه ميزس الفائدة الأصلية– هو التفضيلات الزمنية للناس. بعبارة بسيطة، هل يفضلون 100 دولار اليوم أم 104 دولارات بعد سنة من الآن مثلًا؟

كما في كل شيء، يعتمد هذا القرار على الأفراد الذين يقررونه. ليس رأس المال شيئًا ينتج ربحًا أو فائدة من تلقاء نفسه، كما تنتج الأشجار الفواكه. في الحقيقة، ليست فكرة «رأس المال» إلا أداة محاسبة مجردة: في الحقيقة، لا يوجد رأس المال إلا في السلع الإنتاجية. كما رأينا، ما من علاقة تلقائية بين السلع الإنتاجية وإنتاج الربح أو الدخل.

الفائدة إذن ليست «منتجًا» لرأس المال. لا تظهر الفائدة إلا لأن الناس بالعموم يفضلون الاستهلاك الحاضر على الاستهلاك في المستقبل. ليس في إمكاننا أن *نلغي* الفائدة، كما يقول بعض المثاليين، لأنها ببساطة جزء من الطبيعة البشرية. ولا ينبغي أصلًا أن نسعى إلى إلغائها: إن توقع الاستهلاك الأكبر في المستقبل هو الدافع الذي يغري الناس بالتضحية اللازمة لإنتاج السلع الإنتاجية، ومن ثم زيادة الإنتاجية الإنسانية.

مرة أخرى، إن القيم والاختيارات الفردية هي ما يفسر ظاهرة الفائدة. الإنسان لا يعيش إلى الأبد، لذا فلا بد أن يكون لتفضيلاته الزمنية يد في تشكيل تصرفاته. إن محاولات الحكومة للتلاعب بمعدلات الفائدة (بزيادتها عادةً)، محاولات مضلَّلة مثلها مثل محاولة زيادة المشاعر الإنسانية بقوة القانون. وإن النتيجة الحتمية لزيادة معدلات الفائدة هي تخفيض عوائد الادخار والاستثمار، وهو ما يؤدي إلى نقص الادخار ونقص إنتاج السلع الإنتاجية ونقص الإنتاجية في المستقبل.

9 المال والتضخم

المال من أهم عناصر اقتصاد السوق. تعتمد كل التعاملات الاقتصادية عليه. ومرة أخرى، يقول ميزس إننا لن نفهم دوره وآثاره اقتصاديًّا إلا إذا فهمنا *معناه* لدى الأفراد.

المال بوصفه سلعة تبادل

لطالما حيرت طبيعة المال علماء الاقتصاد. المال ليس سلعة إنتاجية: بل هو سلعة *يدفعها* رواد الأعمال ليحصلوا على السلع الإنتاجية التي يحتاجون إليها من أجل الإنتاج. ولا هو سلعة استهلاكية: لا يمسك الناس المال لمجرد الاستمتاع به – اللهم إلا بعض البخلاء المرضيين. فما هو المال؟

في قطعة تحليلية باهرة، حل ميزس هذا اللغز.[1] قال ميزس إن المال سلعة اقتصادية، ولكنه سلعة اقتصادية استثنائية. والغرض من المال هو *التبادل*، لا الإنتاج ولا الاستهلاك. والسبب الذي يجعل الناس راغبين في المال هو أنه *يسهّل تبادل* السلع الأخرى.

ليس صعبًا أن نعرف سبب هذا. لولا المال لعانينا حتى نجد من الناس من يملك بالضبط ما نحتاج إليه ويريد بالضبط ما نملكه ونعرضه للتبادل. سيدور الحلّاقون الجائعون أرجاء البلد بحثًا عن خبّازين يريدون الحلاقة. لكن بوجود وسيط المال، يستطيع الحلاق مبادلة الحلاقة بالمال، ثم أن يشتري بهذا المال من أي خباز يريده في أي وقت في المستقبل.

1. انظر *نظرية المال والائتمان* لحججه في هذا الموضوع.

عرض المال وطلبه وسعره

ككل السلع الاقتصادية الأخرى، المال نادر وعليه *طلب*. يريد الناس أن يملكوا بعضًا منه، ليدفعوه لغيرهم ويبادلوا به ويحصلوا على السلع التي قد يحتاجونها في المستقبل.

وككل السلع الاقتصادية الأخرى، للمال سعر –هو النسبة التي يُتبادل بها أمام السلع الأخرى. يُعبرَّ عن هذا السعر بطريقة غريبة شيئًا ما– لا يُذكر مقدار السلع التي تُبادل بوحدة من المال (كم بيضة بالدولار)، بل يذكر عدد وحدات المال التي تُبادل بوحدة من السلع الأخرى (كم سنتًا للبيضة)، ولا نتكلم عادة عن «سعر» المال، بل عن *قوته الشرائية*. ولكنه في النهاية سعر مثل أي سعر، قائم على قوى العرض والطلب.

يعتمد *الطلب على المال* على قيم الأفراد أصحاب العلاقة. يعتمد المقدار الذي يريد الناس أن يملكوه من المال بهدف التبادلات المستقبلية على أمزجتهم وظروفهم. لا يتأثر هذا الأمر بتقييمهم للمال من حيث هو وسيط للتبادل فقط، بل وبتقييمهم للسلع الأخرى التي يستطيعون أن يشتروها به. يؤثر هذا الطلب في سعر المال، أو قوته الشرائية.

المال بعبارة أخرى، ليس شيئًا خارجًا عن الأسواق. وليس معيارًا لا يتغير للأسعار. بل له سعر في نفسه، يتحدد حسب تقييم الأفراد للخدمة التي يقدمها في الوقت والمكان الذي هم فيه.

و*العرض المالي* ليس أقل تعقيدًا من الطلب. للمال أنواع عديدة مختلفة. منها *المال السلعي* كالذهب والفضة، وهو مال له استعمال تجاري بالإضافة إلى استعماله وسيطًا للتبادل. ومنها ما يسميه ميزس *مال الائتمان*، كأوراق الائتمان التي تصدرها البنوك مقابل احتياطياتها. ومنها *المال الحكومي*، وهي الأوراق والمسكوكات التي تنتجها الحكومات

الوطنية. لم تعد هذه الأوراق والمسكوكات مرتبطة باحتياطيات في الخزانة: هي مجرد أوراق، ولكنها مع ذلك مقبولة للوساطة في التبادلات.

إن كثيرًا مما نسميه «مالا» أو «نقدًا» ليس إلا *بديلًا* للمال – استحقاقًا للمال، بعبارة ميزس، كما أن ورقة الخبز استحقاق للخبز. يشمل هذا أوراق البنوك وحسابات الإيداع الفورية الوصول. لكن هذه البدائل سهلة التعامل جدًّا –توفّر علينا حمل السلع التي يمكن مبادلتها كالذهب والفضة– لذا نستعملها ونتبادل بها *كما لو كانت* مالا حقيقيًّا.

تقتضي تعقيدات العرض والطلب هذه، التي تشكلها قيم الأفراد أصحاب العلاقة، أن النماذج التبسيطية مضللة تماما. عقيدة *المالية* مثلًا، تقول إن زيادة عرض المال يسبب سقوطًا كبيرًا في القوة الشرائية للمال: كمعظم السلع الأخرى، يهبط السعر عندما تكثر السلعة. لكن المخرج الدقيق، في رأي ميزس بعيد عن الحتمية. إن ما يعتقده الناس بشأن أنواع المال المختلفة، أو أصولها المختلفة (من حكومات وبنوك أو اتفاقات بين التجار)، يؤثر في كيفية تقييمهم لها وتعاملهم بها. إن تنوع عرض أنواع المال وبدائله –أو تنوع ميزانياتها النسبية– قد يسبب نتائج غير متوقعة.

تقويض قيمة المال

أحيانًا تكون النتائج كارثية. فعلى سبيل المثال، إذا توسع حجم بدائل المال توسعًا كبيرًا، وصار الوضع أشبه بوجود بطاقات خبز أكثر من الخبز نفسه (ما يسمى المشكلة الائتمانية)، فقد يخسر الناس ثقتهم بقيمة الورق. وقد يؤدي هذا إلى هلع مصرفي أو انهيار في عملة الدولة.

لا شك أنه المال مهما كان سهل الاستخدام، فإن سهولة توسيع عرضه أمر له مخاطر شديدة. إن عرض *المال السلعي* كالذهب أو الفضة يكون مستقرًّا عادةً، وإن كانت بعض

الاكتشافات أو التقنيات (كتقنيات تحسين التعدين) تستطيع تعزيزه. أما البنوك أو البنوك المركزية فتستطيع زيادة الودائع في حسابات الناس بجرّة قلم.

في نظام «الاحتياطي الجزئي» السائد، تفرض الحكومة، أو يفرض البنك على نفسه، قيودًا لهذه العملية، ولكن حتى مع وجود هذه القيود، يمكن أن تضاعف الاحتياطيات في خزائن البنوك عدة أضعاف. أما الحكومة فقيودها أقل، إذ تستطيع أن تطبع مزيدًا من الأوراق المالية، أو أن تنشئ مزيدًا من الودائع كما تشاء تقريبًا. كلما زاد المال أو بديله في السوق، انخفض سعره – أي قوته الشرائية. يظهر هذا في صعود أسعار السلع الأخرى– الذي يسميه الناس *التضخم*.[2]

الآثار الحقيقية للتوسع المالي

تقول النظرة المالية البسيطة إن زيادة المال أو الائتمان ليس لها آثار طويلة المدى على الاقتصاد، إلا الصعود «الاسمي» في الأسعار. يرفض ميزس هذه النظرة، ويقول إن الآثار حقيقية – وضارة.

من أسباب بقاء الآثار وضررها أن هذا التوسع لا يكون متساويًا في كل أجزاء الاقتصاد. لا بد أن يبدأ من مكان، ثم ينتشر منه ليؤثر على كل مجموعة من الناس في وقت مختلف. قد يبدأ الأمر بطباعة الحكومة لمزيد من الأوراق المالية تتيح لها شراء مزيد من السلع والخدمات. يكون مقدمو هذه السلع والخدمات أول مستفيد، ومع ارتفاع مبيعاتهم سيكونون قادرين على رفع أجور عمالهم ودفع المزيد لموادهم الأولية. لذا، يكون عمالهم ومن يوفرون لهم المواد ثاني طبقة مستفيدة، وهكذا ينتشر الصعود من قطاع إلى قطاع. يشبه

2. يرى ميزس أن التضخم هو توسيع زائد لعرض المال أو الائتمان نفسه، زائد عن الطلب عليه، ولكن معظم الناس يستعملون المصطلح بمعنى الارتفاع العام في الأسعار، وهو نتيجة هذا التوسيع.

ميزس الأمر بالانهيار الثلجي، ترتفع الأسعار والأجور، وتنتقل الموارد الحقيقية كالمواد والعمالات من قطاع إلى آخر، ثم إلى غيره ثم إلى غيره. لقد سبب التغير المالي تغيرات حقيقية في توزيع الموارد الاقتصادية، ولم يقتصر أثره على تغيرات «اسمية» في الأسعار.

وحتى لو استطاع التوسع أن يكون متساويًا، فإن آثاره على الناس لن تكون متساوية. قد يختار بعض الأفراد أن يستهلك الزيادة، ويختار البعض الآخر أن يدخرها. إن زيادة المال في جيوب الناس لا تقتضي بالضرورة أنهم سيشترون مزيدًا من كل شيء. قد يشترون مزيدًا من الرفاهيات ويقللون استهلاكهم على المواد الأساسية قليلة الجودة. لذا، مرة أخرى، لن يكون التوسع حياديًّا، بل سيخلف آثارًا حقيقية على نمط الاستهلاك والإنتاج.

مع انتشار الفقاعة المالية في الاقتصاد، يستفيد بعض الناس أكثر من غيرهم. كلما كان الفاعل الاقتصادي أقرب إلى مركز التوسع، كانت استفادته أكبر، أما الواقفون في الصف الأخير فسيعانون أثر صعود الأسعار طويلًا قبل أن يشعروا بأي فائدة مباشرة من التوسع المنتشر. تعتمد أرباح الناس وخسائرهم أيضًا جزئيًّا على دقة توقعهم لانهيار السعر. قد يفترض بعض الناس أن زيادة الأسعار مؤقتة، فلا يغيرون عاداتهم الإنفاقية، فيسوء حالهم عندما يستمر ارتفاع الأسعار، لأن أموالهم صارت تشتري أقل وأقل. أما الذين يشعرون أن الارتفاع سيستمر، فقد يتحسن حالهم إذا بادروا بإنفاق أموالهم قبل أن تهبط قوتها الشرائية هبوطًا أكبر.

إذا استمر صعود السعر، سيسرع مزيد ومزيد من الناس إلى استهلاك أموالهم قبل أن تنخفض قيمتها أكثر. سيزداد الإنفاق ازديادًا كبيرًا، ولكن الأسعار ستزداد أيضًا، وهنا يكمن خطر تحول الفقاعة إلى ما يسميه ميزس *فقاعة انفجارية*، حيث يحاول الناس بكل ما استطاعوا أن يستهلكوا عملتهم المتناقصة القيمة، إلى أن ينهار النظام المالي كله تحت الضغط. رأى ميزس هذه الظاهرة بالضبط في أوروبا في عشرينيات القرن العشرين.

أهداف السياسة المالية

إن خطر هذه الفقاعات وانفجاراتها خطر حقيقي. ولكن الحكومات تواجه إغراءً دائمًا بتوسيع العرض المالي، لأنها هي مركزه، فهي أول من يستفيد، وهي أكثر من يستفيد.

كيف إذن يجب أن نوجه سياستنا المالية لنتجنب هذه التوسعات؟ يقول ميزس إن إجبار الحكومات على السعي نحو مستوى أسعار مستقر لن ينفع. ما من شيء اسمه «مستوى أسعار»، فالأسعار تصعد وتهبط دائمًا. يمكنك أن تلخص تحركات الأسعار في *مؤشر أسعار* مبني على سلة معينة من السلع، ولكن النتيجة ستعتمد على ما تضعه في هذه السلة – وهو أمر تقرره السلطات السياسية.

يدعي ميزس أنه في الماضي، كانت القيود الحكومية على البنوك المصدرة للأوراق المالية، واحتكارات الحكومة لإصدار هذه الأوراق، أقل نجاحًا بكثير في الوصول إلى استقرار الأسعار من ترك المؤسسات الخاصة من دون قيود. لذا فإن ميزس يرى أن أول واجب للسلطات هو تأكيد ودعم السلعة المالية التي يفضلها الناس في السوق. قد تكون هذه السلعة الذهب أو الفضة أو ربما شيئًا مختلفًا، ولكن مهما اختار الناس من سلعة، فإن على السياسة أن تسعى إلى منع إفسادها لأهداف سياسية.

نظام سلعي؟

يستنتج ميزس أننا إذا كنا سنبني نظامًا ماليًّا آمنًا، فإن علينا أن نجعله قائمًا على سلعة (كالذهب) لتكون إصدارات الأوراق المالية المستقبلية محدودة. يقر ميزس أن النظام السلعي ليس مثاليًّا: لوجود تكاليف في استخراج السلع وتخزينها، ووجود التقلبات في أسعارها

حسب تغيرات العرض والطلب، ووجود الحاجة إلى نوع من الشهادة الورقية ونظام المحاسبة لاستعمالها بفعالية. ولكن المنفعة الأكبر من العملة السلعية هي أنها ستكون مستقلة عن الحكومات – أو بعبارة أدق، عن السياسيين الذين يريدون شراء الشعبية بهندسة فقاعات تتحول بعد ذلك إلى انفجارات مضرة.

رغم هذا، فإن الدعم اليوم لنظام الذهب الذي فضله ميزس ولم يزل يفضله كثير من اقتصاديي المدرسة النمساوية، قليل جدًّا. يعتقد السياسيون أن عملاتهم الحكومية تؤدي دورها أداءً حسنًا. نعم، هم يقرون بالتضخم، ولكنهم يقولون إنهم اليوم فهموه ويستطيعون منعه. ويقرون أيضًا ببعض الانفجارات بين الحين والآخر، وبأن بعضها كان شديدًا. ولكن اقتصاد العالم في العقود التي تركنا فيها الذهب نما بوتيرة ضخمة.

ما دام الاعتقاد بأن العملات الحكومية تساعد اقتصاد العالم على التوسع بأمان معقول، ما دام هذا الاعتقاد شائعًا، فإن ميزس بعيد عن اكتساب أنصار له في مسألة نظام الذهب. مع هذا، فإن ميزس لم يزل لديه كثير من الكلام القيم عن إدارة أموال الدول اليوم. إن فكرة «المصرفية الضيقة» خصوصًا –التي تضع قيودًا صارمة على مقدار المال الجديد الذي يمكن للبنوك أن تخلقه– مدينة بالكثير لميزس. إن لهذه الفكرة جاذبية عند كل الذين عاشوا المذبحة المالية التي تلت توسع الائتمان الضخم الذي جرى في السنين التي سبقت 2008.

10 مأساة دورة الأعمال

طال بحث علماء الاقتصاد في سبب تأرجح النشاط الاقتصادي بطريقة دورية، من فترات نمو إلى فترات ركود – ما يسمى *دورة الأعمال*. حاول اقتصاديو المدرسة النمساوية قبل ميزس معالجة المشكلة، أما ميزس فشاركه في أبحاثه فردريك هايك، وتولى الأخير نشر نتائج هذه الأبحاث، لذلك لم يتلق ميزس الاعتراف الذي يستحقه إسهامه. لكن إسهامه كان جوهريًّا: بطريقة مميزة، وحّد ميزس مواضيع عديدة – المال والائتمان، وعمليات الإنتاج، والأسعار ومعدلات الفائدة – في نظرية موحدة للصعود والهبوط.[1]

رأى ميزس أن المال بالمعنى الأعم –أي الذي يشمل الوسائط الائتمانية كأوراق الحكومة ومسكوكاتها وودائعها– هو أصل هذا الشر. تؤثر التوسعات المالية في الأسعار النسبية وتخلق تشويشات حقيقية في السوق. تزيد هذه التوسعات أيضًا المال في سوق الدين، وهو ما يخفض معدلات الفائدة. فإذا قلت معدلات الفائدة، تشجع رواد الأعمال على الاستدانة وبناء عمليات إنتاج جديدة وأكثر إتقانًا. فإذا اضمحل الصعود وانفجرت الفقاعة، تبين أن هذا لم يكن إلا خطأً مكلفًا.

إغواء القرض الرخيص

1. انظر نظرية *المال والائتمان*، *والفعل البشري*.

المؤشر الأساسي هو ما يسميه ميزس *الفائدة الأصلية*، وهي معدل الفائدة الذي يعكس التفضيلات الزمنية الحقيقية للناس – أنهم مستعدون أن ينتظروا عامًا ليحولوا 100 دولار من استهلاكهم إلى 104 مثلًا، كما شُرح سابقًا. إذا استطاعت عملية الإنتاج أن تأتي بعوائد تساوي أو تزيد على هذا المعدل، فالاستثمار معقول اقتصاديًّا، وإلا فلا مسوغ له.

إذا كان تكثير الأموال في سوق القروض يعني انخفاض معدلات الفائدة تحت المعدل الأصلي، وهو كذلك، أصبحت الاستدانة للاستثمار في أشياء لا تسوغها التفضيلات الزمنية للناس استدانة رابحة. يجد رواد الأعمال أنفسهم يبتكرون عمليات إنتاج مآلها إلى السقوط. هذا هو أصل دورة الأعمال.

تقدم دورة الأعمال

في البداية، عندما يصبح الاقتراض رخيصًا بفعل زيادة المال في سوق الائتمان، يبدو كل شيء واعدًا لرواد الأعمال. إذا رخص الدين، بدت مشاريع الإنتاج الجديدة أكثر ربحًا. لذا يقترض رواد الأعمال ليشتروا المواد ويغطوا أجور العمال، ويطلبوا معدات إنتاجية جيدة. هنا يبدأ الصعود.

لا يلبث التنافس بين المستثمرين على العمال والمواد أن يرفع معدلات الأجور وأسعار السلع الإنتاجية. فإذا حدث هذا، رفعت الأجور الأعلى أسعار السلع الاستهلاكية أيضًا. يفرح رواد الأعمال بهذا، لأنهم وإن زادت التكاليف عليهم، أصبحوا قادرين على توقع سعر سليم لمنتجهم النهائي. لذلك يستمرون في أعمالهم، ويستمر الصعود.

لكن صعود التكاليف يعني أن على رواد الأعمال الآن أن يقترضوا مزيدًا من المال ليحافظوا على عمليات الإنتاج. هم يعلمون أنهم إذا ألغوا مشاريعهم اليوم سيواجهون خسائر حتمًا. مثلهم هنا كمثل بنّاء كبّر أساسات بنائه فوق الحاجة ولم يعد عنده طوب، لذلك يستدينون مزيدا من الطوب ليستمروا في البناء، على أمل أن ينقذوا استثمارهم السابق.

لكن، إذا توقف الصعود في سوق الائتمان، ارتفعت معدلات الفائدة مرة أخرى، لأن طلب رواد الأعمال للقروض أصبح أكثر من العرض المتاح. تُضغَط ميزانيات رواد الأعمال، ويجدون أنفسهم مجبرين على خفض الإنتاج: إما أن يخفضوا أجور العمال، أو أن يسرحوا بعضهم، وهكذا يتوقف الصعود.

هذا هو بالضبط ما يحدث. لا بد أن تنتهي الزيادة المتسارعة في وتيرة الاقتراض، الزيادة التي يحتاج إليها الاقتصاد ليستمر في الصعود. هنا يقلق الدائنون بشأن أمان ديونهم ويشرعون في الانسحاب. لكن هذا الانكماش الجديد ليس إلا دليلاً على عدم قابلية الصعود السابق للاستدامة. الآن ينكشف أن المشاريع التي جعلها القرض الرخيص مربحة هي غير مربحة في حقيقتها.

إن العودة إلى الاستقرار المالي ليست سبب الأزمة: لكنها تكشف الأخطاء الاستثمارية السابقة. هذه الأخطاء تؤدي إلى خسائر حقيقية. عندما تعجز الشركات عن الاقتراض مرة بعد أخرى، ستفلس. ستبيع كل أصولها لتستطيع سد ديونها، ستغلق معاملها، وتلغى مشاريع بنائها، ويسرَّح موظفوها. ستتخلف الشركات عن قروضها، وسيرفع الدائنون معدلات الفائدة أكثر ليعوضوا خسارتهم، وهو ما يجعل استمرار المدينين أصعب وأصعب.

حتى الشركات الحكيمة ستعاني من انكماش الائتمان. فإذا زادت الإفلاسات والإخفاقات، بدأ الانحدار نهو الهلع.

لا حل من دون ألم

قد يدعي السياسيون أن الهلع هو سبب الكارثة، وأننا يجب ألا نخاف من شيء إلا الخوف نفسه، وأننا إذا عدنا إلى ثقتنا، سيتوقف الانحدار. لكن ميزس يؤكد أن هذا الكلام غير صحيح. ما من طريقة للخروج من هذه العملية إلا ترك عواقب الأخطاء الاستثمارية السابقة تأخذ مجراها.

في غضون ذلك، ستُدمر رؤوس أموال، وسيسوء وضع المستهلكين. لم تغن فقاعة المال والائتمان المستهلكين كما أَمِل الذين خططوا لها، بل أفقرتهم. في هذه العملية انزاح توازن الثروة والدخل، وظهرت أنماط جديدة للاستهلاك، وتُعُلّمت علاقات جديدة بين الأسعار. سيستغرق الأمر وقتًا وجهدًا حتى يعود الإنتاج إلى أنماط طلب المستهلكين الجديدة.

ما من طريقة للخروج من هذه العملية، إلا الاستمرار في الانحدار المحزن للأسعار والأجور. كل محاولة لتأخير التأقلم –كمحاولات اتحادات التجارة أو الحكومات لمقاومة التسريح أو خفض الأجور مثلًا– تطيل فترة الألم وتؤخر الشفاء. الحقيقة الحزينة هي أن الصعود الوهمي الأول لم يؤسس بداية ازدهار جديد، بل دفع رجال الأعمال إلى هدر موارد ثمينة في استثمارات سيئة. لا يمكن أن يغير أي جهد لاحق هذه الحقيقة التاريخية، ولا أن يخفف آثارها.

تفسير ميزس وهايك اليوم

طبعًا، لم يقبل الاقتصاديون الكينزيون، الذين سادوا التفكير العام في أمريكا وأوروبا بعد الحرب، تفسير ميزس وهايك لدورات الأعمال.

اعتقد الكينزيون أن الهبوطات ليست إلا دليلاً على حاجة الاقتصاد إلى مزيد من التوسع، وليست نتيجة لا بد منها لأخطاء الماضي. هذا التفكير طبعًا غذّى كثيرًا من التضخم الذي جرى في ستينيات القرن العشرين وسبعينياته. حتى النقديون الذين ساعدوا في كبح التضخم لم يقبلوا التفسير النمساوي. فقد قال ملتون فريدمان مثلاً إن «الأدلة تعارضه» وكان يعتقد أنه «خاطئ».

لكن الاهتمام برأي ميزس وهايك نما من جديد بعد الأزمة المالية التي ظهرت أول مرة (لغير النمساويين على الأقل) في 2007. لأن الأحداث التي جرت يظهر أنها موافقة لتحليلهما. على مر عقد ونيف، أغرقت السلطات النقدية البريطانية والأمريكية العالم بالائتمان الرخيص. وحافظت على معدل فائدة منخفض، وكانت ترى أن هذا هو الطريقة الوحيدة لتجنب الهبوطات بعد الأحداث المزلزلة للثقة، كانهيار سوق الأسهم عام 1987، والتخلف الروسي عن سداد الدين في 1998، والهجمات الإرهابية في سبتمبر 2001 في الولايات المتحدة الأمريكية. واعتقدوا كذلك أن قدوم ملايين المدخرين الصينيين إلى اقتصاد العالم يعني ضرورة خفض معدلات الفائدة، حتى تعكس واقع العرض والطلب. (في السوق الحرة، تجد معدلات الفائدة مستوياتها بنفسها، أما في السوق الموجه، تحدد السلطات ثمن الائتمان). أما العامل الثالث فكان المقادير الضخمة من السلع الرخيصة الآتية من الصين،

التي حافظت على انخفاض الأسعار وأقنعت السلطات أنها لم تبالغ في توسيع العرض النقدي.

كانت السلطات تخطط لصعود ضخم، وهو ما كان ظاهرًا خصوصًا في سوق الإسكان، حيث أدت القروض الرخيصة إلى صعود ضخم في الطلب. في النهاية، أتى الانكماش، كما تنبّأ ميزس وهايك، وعمّ أجزاءً كثيرة من العالم المتقدم ركود اقتصادي ناتج عن تصحيح أخطاء الاستثمار في السنين الماضية. كان ميزس ليعلم أن استجابة المملكة المتحدة والولايات المتحدة للهبوط –بمحاولة إخراج أنفسهم من الورطة بطباعة النقد والاقتراض على نطاق غير مسبوق– ليست إلا بخسًا لقيمة العملة وإفسادًا للأسواق وتأخيرًا لتعافي الاقتصاد.

11 مشكلات الاشتراكية

في أوروبا بين الحربين، بدا أن الاشتراكية قوة لا يمكن إيقافها. عُرضت أنواع كثيرة مختلفة – الاشتراكية العالمية، واشتراكية الدولة، وكان منها أيضًا الاقتصاد المخطط. لكن مهما كان نوع الاشتراكية، فإن فكرتها الأساسية عند ميزس هي أن تكون جميع وسائل الإنتاج تحت السيطرة الحصرية للمجتمع المنظم.[1]

سلع الاستهلاك والإنتاج

يقول ميزس إن الاشتراكيين يركزون على الملكية العامة لوسائل الإنتاج، لأن فكرة الملكية العامة لبقية السلع غير معقولة أصلًا. تعني الملكية القدرة على التصرف بشيء. لا يمكن أن تسمي أحدًا *مالكًا* لبيت إذا لم يكن له سلطة في قرار بيع البيت أو عدم بيعه. تساوي الملكية يعني تساوي *السلطة* أو تساوي *الاستخدام*.

لكن تساوي السلطة أو الاستخدام للسلع *الاستهلاكية* –كالطعام واللباس والسيارات والحيوانات الأليفة والسيجار والساعات– مستحيل. لا يستطيع أفراد مختلفون أن يلبسوا المعطف نفسه في الوقت نفسه. يستطيع طفلان أن يتشاركا لوح شوكولاتة، لكن هذا لا يمكن إلا بعد أن يُقسَم اللوح إلى قطعتين. إن استعمال الدول –حتى الاشتراكية منها– لبنى السوق لتوفير هذه السلع، وسماحها ببيعها وشرائها للاستخدام الخاص، دليل واضح على طبيعتها غير الجماعية.

1. هذا الرأي من كتابه *الحكومة كلية القدرة*، لكن أشمَل تعبير عن حججه موجود في كتابه *الاشتراكية*.

أما *السلع الإنتاجية* فتبدو مختلفة. لا تخدم هذه السلع أغراض التمتع إلا بطريقة غير مباشرة، إذ تستعمل لإنتاج السلع الاستهلاكية. يستفيد من السلع الإنتاجية أفراد كثيرون، من دون الحاجة إلى تقسيمها إلى قطع مختلفة. يمكن التشارك في السلع الإنتاجية بل التشارك *حاصل* فيها – وهو تشارك أصحاب الأسهم في الشركة مثلًا. أليست الاشتراكية إذن مجرد توسيع لهذه الملكية المشتركة، توسيع لها لتشمل كل الناس؟

مشكلة الحساب الاشتراكية

يجيب ميزس نافيًا. إذ إن الاستثمارات الإنتاجية الحديثة كبيرة ومتنوعة ومتكاملة. وبطريقة أو بأخرى، لا بد أن نقرر *أي* عملية من العمليات الممكنة سنختار. وحتى بعد ذلك سنواجه سيلًا مستمرًّا من الاختيارات المستقبلية بشأن *كيفية* إدارة هذه العمليات وتجديدها واستبدالها. إن عقبة الاشتراكية هي أننا نحتاج إلى أساس عقلي لاتخاذ هذه القرارات المعقدة، ولكن في غياب الأسعار والأرباح عن توجيه الاستثمارات، تصبح هذه العقبة مشكلة صعبة.

لكن المثقفين الاشتراكيين في أوائل القرن العشرين، أصبحوا يرون هذه المشكلة مجرد مشكلة تقنية – أي كيف يمكن أن نحل عددًا كبيرًا من المعادلات الآنية المتعلقة بالعرض والطلب. غير أن ميزس أظهر أن *مشكلة الحساب الاشتراكية* أعمق بكثير من هذا.

أولًا، كان في السوق طيف من السلع التي تحتاج إلى الإدارة – لا تقتصر على المصانع والمعدات، بل تشمل السلع شبه المصنعة التي لم تزل تمر بعمليات الإنتاج المختلفة، وتشمل العمال المسؤولين عن هذه العمليات أيضًا. إضافة إلى هذا، في كل نقطة من هذا النظام المعقد الضخم، تعتمد القرارات على كيفية تقدير أصحابها للسلع المختلفة، فالقرارات ليست مجرد مسألة تقنية.

لكن المخططين الاشتراكيين لا يستطيعون قياس القيم والتقديرات الإنسانية. القيم بطبيعتها شخصية. يختلف الناس بشأن القيم، فكيف يختار المخططون منها؟

والمشكلة أعمق من هذا حتى. فلتحقيق هدف واحد ذي قيمة، لا بد من التخلي عن غيره. قد نرغب في منافع الكهرباء مثلًا، لكن هل ننتجها بتعدين مزيد من الفحم أم ببناء سد كهرومائي؟ مهما اخترنا من الاثنين، نكون تخلينا عن وقت وأرض وعمل وموارد أخرى لازمة، كان يمكن أن نستخدمها لهدف آخر. كل قرار إنتاجي نتخذه يؤثر في كثير من القرارات الأخرى. ولا يعني هذا أن الجميع سيتفقون على الاختيار أصلًا: قد يفضل أنصار البيئة وجود شلال أو حقل طبيعي لا يمسه الإنسان على إنشاء طاقة كهربائية من منجم أو سد.

الحاجة إلى وحدة حساب

إذا كنا سنستعمل الموارد بعقلانية، فلا بد أن نقارن بينها، وبين المنتجات المختلفة الناشئة عن استعمالها. لكن كلما تعقدت بنية الإنتاج، اتسع مجال الاختيار بين العمليات والمنتجات. وكلما زاد عدد الأفراد المتأثرين بالقرار، زاد الاختلاف فيما بينهم، وصعبت القرارات.

لا بد لنا، في رأي ميزس، من وحدة حساب نحسب بها إذا كان الاستثمار معقولًا أو غير معقول. ولكن ما من وحدة قياس تستطيع قياس تقديرات الناس وتقييماتهم للأشياء. لا يمكن أن نفاضل بين قيَم الأفراد، كما لا يمكن أن نفاضل بين أحزانهم وآلامهم وسعاداتهم.

الحساب بالمال

في الاقتصاد الحر، عندنا طريقة للوصول إلى قيم الناس – وإن كانت غير مباشرة. هذه الطريقة هي النظر في الاختيارات *الفعلية* للناس. يمكننا أن نقيس الكمية التي هم مستعدون لدفعها من شيء للحصول على شيء آخر – معدلات المبادلة بين السلع المختلفة التي نسميها *الأسعار*.

إن أسعار السوق ملخصات لتفضيلات كل الأطراف في تجارة ما. والسلع الإنتاجية والوسيطة لها أسعار، كما أن السلع الاستهلاكية لها أسعار. يمكننا السعر من قياس كل الاختيارات الاقتصادية التي نحتاج إلى اختيارها بوحدة واحدة: المال.

نعم، لا يشتري المال الحب أو الفضيلة أو الطمأنينة. لكنه يدل على المقدار الذي يتاجر به الناس من شيء للحصول على شيء آخر، لذا فهو دليل بسيط في متاهة الاحتمالات *الاقتصادية*.

هل الأفضل إنتاج 1000 لتر من الخمر أم 500 لتر من النفط؟ لولا السعر، لما كان عندنا أساس لحساب ما ينبغي أن ننتجه، ولا بيانات تغذي معادلات المخطط الاشتراكي. سيكون الاختيار في النهاية لسياسي أو مسؤول. إن من مفارقات الاشتراكية أنها، عندما تلغي السعر، تلغي اتخاذ القرار القائم على اختيارات المجتمع كله، وتضع مكانه رغبات فرد أو مجموعة.

سلع إنتاجية بلا أسعار

قد يعترض الاشتراكيون ويقولون إن الاقتصادات الاشتراكية في الواقع لم تلغ استعمال المال تمامًا. لم يزل العمال يؤجرون بالمال، ولم تزل السلع الاستهلاكية تباع وتشترى به. لذا فوحدة الحساب موجودة.

لكن في الاشتراكية، السلع الإنتاجية مملوكة ملكية عامة. لا يُتاجر بها، ولا تباع ولا تشترى، بل تبقى ملكية مشتركة للدولة. لذا لا يكون لها أسعار. يرى ميزس أن المال حتى إذا كان مستعملًا في بقية أجزاء الاقتصاد الاشتراكي، فإن دوره ملغى في قرارات الإنتاج.

يؤثر هذا العجز في السلع الإنتاجية بل وفي كل السلع المستعملة في عملية الإنتاج. في أي وقت، تجري آلاف عمليات الإنتاج. قليل منها ينتج سلعًا استهلاكية نهائية: فمعظمها ينتج سلعًا إنتاجية وشبه مصنعة. (بعبارة كارل منغر، كل رغيف خبز يتطلب إنتاج دقيق وقمح ومحاريث وحديد خام). في كل مرحلة من حياة هذه الملايين من المنتجات المباشرة، يجب على المدير أن يقرر هل لمزيد من العمل في هذه المنتجات مسوغ؟ وإن كان له مسوغ، فأي عمل سنعمل بها؟ ولكن من دون الأسعار، ما من طريقة لحساب التكلفة المدفوعة في إنتاج هذه المنتجات إلى الآن، أو تكلفة المراحل الإنتاجية المستقبلية. لذا يضعف الاقتصاد كله بغياب معلومات الأسعار.

الحسابات أكبر من قدرة العقل البشري

إن هدف المجتمعات الرأسمالية والاشتراكية واحد، هو إشباع أهم حاجات مواطنيها. تفعل الرأسمالية هذا دائمًا وبطريقة نظامية لأن لها وحدة قياس قائمة على الاختيارات الفعلية للناس، هي السعر. في الاشتراكية، تصبح العملية أقل مباشرة بكثير. لا بد أن يقرر أحد ما هي احتياجات الناس، وما أهمها، وكيف يمكن توجيه الإنتاج لتحقيقها. ولكن ما من مخطط يعرف ما يريده الناس فعلًا، ومهما تطورت التقنيات والرياضيات فلن تستطيع معالجة هذه المشكلة. تساعدنا التقنية والحوسبة على معرفة ما *نستطيع* تحقيقه، لا ما ينبغي أن نسعى إلى تحقيقه.

وحتى إذا استطاع العلم مساعدتنا، تبقى مشكلات الإنتاج المعقدة ممتنعة على الحل، إذ لا يستطيع أي إنسان حلها. هل ينبغي تأسيس سكة حديدية جديدة؟ ما أفضل الطرق لها؟ هل تستحق منافع النقل والبيئة التكلفة المدفوعة؟ ما أفضل مزيج من العمالة الماهرة وغير الماهرة؟ هل يمكن أن يكون للوقود والحديد والمعدات استعمال أفضل في مشاريع أخرى؟ من دون النقد والأسعار والأرباح، تصبح كتل الاحتمالات الإنتاجية أكبر من قدرة العقل البشري على المعالجة.

بل إن الأمر أسوأ من هذا عند المخطط الاشتراكي، لأن المعلومات الأساسية اللازمة للحساب مستحيلة الجمع أصلًا. ليست المشكلة فقط أن الظروف الاقتصادية تتغير بسرعة وأن المعلومات لا تصل إلى مركز التخطيط إلا وقد انتهت صلاحيتها وأصبحت من الماضي. إن المشكلة أعمق من هذا. بعبارة هايك (الذي بنى على عمل ميزس)، إن المعلومات الدالة على واقع الأسواق وحركات الأسعار والطلب، معلومات محلية حتمًا، ومتناثرة في الاقتصاد. هذه المعلومات *ذاتية* في طبيعتها: إذ يرى كل فرد جزءًا مختلفًا من الصورة، وقد تكون نظرته مبنية على فهم داخلي، أو حدس أو تجربة، وهي أشياء لا يمكن نقلها إلى إنسان آخر، كالمخطط المركزي. حتى إذا كان لدى المخططين أفضل آلة حساب في العالم، فإن المعلومات التي ستعمل عليها هذه الآلة ناقصة، وقديمة، وعادةً متناقضة.

اشتراكية السوق

من الردود التي اقترحها الاشتراكيون على مشكلة الحساب التي طرحها ميزس، «اشتراكية السوق». اعتقد بعض المفكرين المؤثرين مثل أوسكار لانج وآبا ليرنر بإمكان إنشاء سوق «مثالي»، تضع الإدارة فيه الأسواق. اقترح ليرنر قواعد بسيطة لمساعدة المديرين، مثلًا، أن عليهم أن يسعوا

إلى أن تكون مستويات الخرج التي توضع بها أسعار السلع المبيعة مطابقة لتكاليف الإنتاج (أي إن الجهد الإنتاجي لم يكن له أن ينتج قيمة أكبر في مكان آخر).

اعترض ميزس على هذا المفهوم وقال إنه ثابت ونظريٌّ جدًّا. فالكمال والتوازن أمران غير موجودين في العمليات الاقتصادية الواقعية، لأنها تأقلم مستمر لأحداث معقدة ومتغيرة ومتنوعة ومترابطة. لا يمكن أن تلخص اختيارات الإنتاج أو توجه بقواعد بسيطة.

أما لانج فاعتقد أن الأسعار يمكن أن تُغير استجابةً لظهور فائض أو عجز، إذ يُقال للمديرين أن يغيروا السعر حسب هذا الفائض أو العجز. لكن ميزس يلاحظ أن هذا ليس إلا بديلًا سيئًا عن اقتصاد سوقي حقيقي، يستجيب فيه عدد كبير من رواد الأعمال دائمًا لكل تغير دقيق في العرض والطلب، ويحاولون أن يتوقعوا التغيرات التي ستجري غدًا.

يبدو أن اشتراكية السوق ستبقى دائمًا متأخرة خطوة عن اقتصاد السوق الحقيقي. ولا يمكن لأي نوع من الاشتراكية أن يبقى لولا وجود اقتصاد سوق حقيقي ينسخ منه علاقات الأسعار التي يضعها. إن حلم نشر الاشتراكية في أرجاء العالم مدمر لنفسه في رأي ميزس. سيطفئ هذا الحلم إن تحقق آخر أمل بحساب اقتصادي عقلاني.

12 عيوب الماركسية

يعتقد ميزس أن الخطأ الأساسي في الماركسية شبيه بذلك في علم الاقتصاد السائد. إنها تنظر إلى الأحداث البشرية باعتبارها خاضعةً لقوى بلا جسد، لا أنها تتشكل من خلال قيم الأفراد وأفعالهم.[1]

ومن الأمثلة على ذلك وصف ماركس «لمراحل» الاقتصاد والمجتمع. إنه يعتقد أن التقنيات المختلفة تنطوي على أنواع مختلفة من الأنظمة الاجتماعية. جاء الإقطاع نتيجةً للعصر الزراعي، أما الرأسمالية التي تساوي الإقطاع في قمعيته فجاءت نتيجةً للعصر الصناعي. وفيما يتعلق بالإطاحة الحتمية بالرأسمالية، سينتج عنها في نهاية المطاف نظامًا اشتراكيًا تحرريًا.

يؤمن ميزس أن الابتكارات التكنولوجية قادرة بالفعل على تحرير الروح البشرية – فهي مثلًا تمد الناس بالوقت والثروة في مساعيهم الفنية والفكرية. ولكن هذا لا يعني أن المجتمع البشري والعلاقات البشرية لا يمكن تشكيلهم إلا من خلال التكنولوجيا الإنتاجية السائدة. ففي واقع الأمر، عادةً ما يكون الأمر على النقيض من ذلك: ينبغي أن تترسخ القيم والمؤسسات مثل احترام الملكية والأمن *قبل* أن يبدأ تجميع السلع الرأسمالية؛ ويتطلب استخدام التكنولوجيا الإنتاجية المعقدة تعاونًا منطويًا على التخصص والتبادل. وبعبارة أخرى، تأتي العلاقات الاجتماعية أولًا بالضرورة.

1 . انتشر هذا النقد للماركسية عبر العديد من الكتب، منها *الفعل البشري*، و*الاشتراكية*، و*النظرية والتاريخ* و*الأساس النهائي للعلوم الاقتصادية*.

المشاكل المزعومة للرأسمالية

إن الخطأ ذاته يسود حجة ماركس التي تقول إن الرأسمالية ستهلك نفسها لا محالة، إذ يقول إنه يتعين على رجال الصناعة الأثرياء أن يستمروا في تخفيض أجور عمالهم لكي ينجوا من المنافسة الشديدة ويحافظوا على نمط حياتهم. ولكن من خلال قيامهم بذلك، يفقرون العملاء الذين تعتمد أعمالهم عليهم. ستجبر هذه المنافسة الشرسة الشركات التجارية على التوسع أكثر فأكثر، في الوقت الذي ستسعى فيه جاهدةً للاستفادة من وفورات الإنتاج الكبير والاستمرار في خفض التكاليف. وفي نهاية المطاف، سيحل الاحتكار محل المنافسة.

يعترض ميزس على ما يقوله ماركس بحجة أنه غافل تمامًا عن أن الشركات لا تستمر إلا إن قدمت خدمات لعملائها؛ فالهدف الأساسي من الأعمال التجارية الكبيرة هو خدمة عموم الناس. إن تجاهل احتياجات هؤلاء المستهلكين المستقلين سينتهي بكارثة بالنسبة لأي شركة. وفي واقع الأمر، لطالما عادت الرأسمالية عليهم بالتحسينات المادية، بصرف النظر عن دفعها لعموم الناس باتجاه الفقر. إن ماركس، الذي كان عقله متحيزًا بسبب الطبقية الخبيثة، فشل في إدراك هذا الانسجام بين الأهداف.

الأيديولوجيا والطبقة

إن الطبقية، على أي حال، مهمة بالنسبة لماركس: لقد تمكن من درء جميع الانتقادات عنه ببساطة من خلال تشهيره بالنقاد باعتبارهم جزءًا من طبقة معادية ومختالة

بنفسها وذوي عقول مغلقة. لن ينبثق فجر التنوير الحقيقي إلا في مجتمع اشتراكي غير طبقي.

يصر ميزس على اعتبار هذا هراءً. ولو افترضنا أن الاقتصاد «البرجوازي» *كان* هدفه تقويض الإقطاع وتعزيز الرأسمالية وحسب، هذا لا يجعله *خاطئًا* بالضرورة. فمن مصلحة الطبقة البرجوازية أن تتبنى الأفكار *الصحيحة* عوضًا عن الأفكار ضيقة الأفق على المستوى الأيديولوجي.

وعلى أي حال، لا تعكس الأفكار دائمًا الولاءات الجماعية: كان ماركس نفسه (وفقًا لمعاييرنا اليوم) من الطبقة المتوسطة بكل تأكيد، في حين كان راعيه إنجلز رجل صناعة. إن المصالح الطبقية ليست متجانسةً: قد تفيد التجارة الحرة الرأسماليين بصفتهم مجموعةً، ولكن من المحتمل أن يستمر الرأسماليون الفرديون في نضالهم من أجل ضوابط الاستيراد في قطاعاتهم الخاصة. وفي الوقت ذاته، قد يحتج بعض البروليتاريين بأن الملكية الخاصة للإنتاج من مصلحة طبقتهم، بالمقارنة مع الملكية الجماعية في ظل الاشتراكية. ولكن من الصعب أن يدور نقاش عقلاني حول هذه المسألة حين يكون ماركس وأتباعه مؤمنين أساسًا أن ما من أحد يتبنى مثل هذه الآراء سوى الأحمق أو من يخون طبقته.

الماركسية والاقتصاد الكلاسيكي

يجد عموم الاقتصاديين صعوبةً في نقد الماركسية، بحسب ما يقوله ميزس، وذلك تحديدًا لأنهم يرتكبون نفس الخطأ في تعاملهم مع الاقتصاد باعتباره تفاعلًا بين القوى غير الشخصية، عوضًا عن اعتباره مرتبطًا بأفعال الأفراد وقيمهم.

ومن الأمثلة على ذلك الفكرة الماركسية المتمثلة في أن الرأسمالية تميل إلى الاحتكار. إن النموذج السائد «للمنافسة المثالية»، بمنتجاته وتجاره المتماثلين، ينطوي على مغالاة غريبة في التبسيط: ولكن ربطه بوجهة النظر المنطقية القائلة إن الإنتاج واسع النطاق أرخص دائمًا يجعله أقرب إلى الاستنتاج القائل إن الشركات ينبغي أن تكبر أكثر فأكثر لكي تنتهي المنافسة. ولكن العالم الحقيقي مختلف تمامًا. لا وجود للمنتجات أو التجار المتماثلين: ثمة تدرجات كثيرة في جودة المنتجات وسعرها وموقعها، بالإضافة إلى العديد من التفضيلات التي تختلف باختلاف المشترين والبائعين. هذا ما يمكن الشركات المتخصصة الصغيرة من ممارسة الأعمال التجارية على نحو جيد من خلال استغلال الأسواق المتخصصة، في حين يتمكن المبتكرون من إضعاف السوق حتى بالنسبة لأكثر الشركات رسوخًا.

وبناءً على ذلك، ما من «قوة» غير شخصية تدفع بالرأسمالية نحو الاحتكار، وأما استبدال الاشتراكية لها فهو أمر غير حتمي. إن الاقتصاد والسياسة متجذران في اختيارات الأفراد، الذين يتصرفون وفق طرق لا يمكن التنبؤ بها بسهولة. أما الاعتقاد خلاف ذلك فهو وهم خطير.

تآكل الحرية في ظل الاشتراكية

إذا كانت الاشتراكية تعني ملكية الجميع للموارد الإنتاجية، فكيف إذن يستخدمها المجتمع ويتحكم بها؟ يعتقد ميزس أن الماركسيين، مرةً أخرى، يغفلون عن العنصر البشري. إنهم يتحدثون بفصاحة عن «الإرادة الموحدة للمجتمع» كما لو أن «المجتمع» مخلوق ذو عقل خاص به.

إنهم لم يحددوا أبدًا الآلية التي يستطيع من خلالها «المجتمع» التعبير عن هذه «الإرادة» فعلًا. يعتقد ميزس أن هناك سببًا وراء ذلك: الحقيقة المرة هي أن الأمر يتطلب بالضرورة وجود أجهزة *للتحكم*. وحتى الاشتراكيين الملتزمين سيتنازعون حول ما يجب القيام به وكيفية ذلك. وفي واقع الأمر، ستكون هذه النزاعات شديدةً بالفعل، لأن تنظيم المجتمع في حد ذاته على المحك. هناك بعض الأشخاص الذين سيستمرون في معارضتهم الشديدة لكل ما يتقرر، فهم –بالإضافة إلى المتهربين وغيرهم ممن يستهزأ بالقرارات الجماعية من أجل مصالحهم الشخصية– سيجبرون على إيجاد طريقة للتأقلم.

قد يمجد الماركسيون «الإرادة الموحدة» للمجتمع و«اضمحلال الدولة»، ولكن غياب الأول يجعل الثاني حلمًا بعيد المنال. إن قمع أي انحراف عن الهدف المشترك ينطوي بالضرورة على وجود سلطة عليا تمتلك قوةً قسريةً – أو *دولة*، بعبارة أخرى. ليس من المهم ما يطلق على هذه السلطة أو كيفية تكوينها، ولكن المهم في نظر ميزس أنها ينبغي أن تمتلك سيطرةً كاملةً. وإن سادت إرادة الأغلبية، لن يكون هناك مجال للمعارضة. يجب أن تصدر الأوامر وأن يمتثل الجميع لها، حتى سلطة اختيار المنزل ومكان العمل ينبغي أن يتنازل عنها الجميع. ولكن وجود مثل هذه القوة –المفسدة غالبًا– الممنوحة للسلطات العليا يعني أننا لا ينبغي أن نفاجأ حين يؤثر الأمر على حرياتنا الشخصية الأخرى أيضًا.

13 التدخل والبيروقراطية

يعتقد ميزس إذن أن الاشتراكية –الملكية العامة لوسائل الإنتاج بهدف تعزيز الرفاهية المادية– عاجزة من الناحية العملية، بل وتفتقر أيضًا إلى أي أساس نظري متماسك. وبطبيعة الحال، كشف سقوط جدار برلين عام 1989 مدى صحة ما يعتقده ميزس حول التعامل مع مشكلة الحسابات الاقتصادية. كان من الجلي لأي غربي أن موارد الكتلة السوفيتية تتسم إلى حد كبير بسوء التخصيص: كانت المصانع تبعد أميالًا عن أسواقها، والآلات معقدةً بشكل مبالغ به، والمعادن والسلع الأخرى تهدر، بل وحتى الاحتياجات البشرية الأساسية لم تستوفى. كان لا مفر من عملية إعادة هيكلة هائلة.

وبالنظر إلى هذا الواقع المؤلم المعاش في أذهان الناس حتى يومنا هذا، لا يرغب سوى قلة قليلة من أولئك الذين يعتبرون أنفسهم اشتراكيين في إعادة تشكيل عالم قائم على الملكية الحكومية الشاملة. وبدلًا من ذلك، يجادلون بأنه ينبغي التشديد على تنظيم الصناعة، بهدف توجيه طاقة السوق وانضباطه لخدمة رفاهية المجتمع بأكمله وتعزيزها – مهما كان تعريفها.

وعلى الرغم من أن حجج ميزس حول الاشتراكية كانت موجهةً نحو هدف مبدد منذ فترة طويلة، كانت له كثير من الحجج الأخرى التي تفسر سبب عدم تماسك هذا النهج وعدم قابليته للتطبيق العملي، تمامًا كما هو الحال بالنسبة للاشتراكية الشاملة. ومن خلال انتقاده لما يسميه *التدخل*، قدم لنا ميزس نقدًا مفيدًا ومناسبًا للغاية حول نهج «الحل الأوسط» الحديث.

العدائية ضد الرأسمالية

لم هناك كثير من الناس المعادين للرأسمالية حتى الآن؟ إن السبب يعود جزئيًا، بحسب ميزس، إلى أن النجاح أو الفشل في السوق مدفوع بالاختيارات الحرة للمستهلكين من الأفراد، إذ تذهب «أصواتهم» المالية إلى أولئك الذين يرضونهم أكثر؛ هم لا يعيرون وجهات نظر الآخرين حول تقديرهم لذاتهم أي اهتمام يذكر.

إن المثقفين مثلًا، الذين يعتقدون أنه ينبغي أن يكونوا في القمة، لا تجري مكافأتهم دائمًا أو تلقائيًا في نظام السوق. قد يستاؤون من حقيقة أنهم يتقاضون أجورًا متدنيةً مقارنةً بالعديد من العمال غير المؤهلين، وقد يعتبرون ذلك ظلمًا. ولكن من منظور السوق، قد يكون هذا الاختلاف مبررًا بوضوح: الناس لا يحبون الوظائف القذرة أو الخطيرة أو الوضيعة، ويطالبون بأجور عالية لكي يقبلوا بتوليها.

ولكن نظام السوق غير مسؤول عن إرضاء احتياجات المستهلكين من سلع وخدمات. إن مهمته لا تنطوي على دعم مجموعات معينة، أو حتى فضائل أو قيم معينة. يقول ميزس إنه لا يمكن أن تبقى أجورهم فوق مستوى السوق لفترة طويلة دون أن ينتج عن ذلك أسوأ الشرور، أي البطالة، بغض النظر عن مدى استياء أي مجموعة. لا يمكن لأحلامنا حول الشكل الافتراضي للعالم المثالي أن تغير منطق العلوم الاقتصادية.

جهود مضللة لتحسين الرأسمالية

إن جهودنا الرامية إلى التلاعب باقتصاد السوق وجعله متوافقًا مع رؤية معينة هي في واقع الأمر جهود تخريبية دون استثناء. الرأسمالية ممتازة في تعزيز المستوى العام للمعيشة، وذلك من خلال تشجيع الناس على التخصص وتجميع السلع الرأسمالية التي ترفع إنتاجية الجهد البشري. ولكنها قد تتداعى حين نفرض ضرائب على هذا النظام أو نحاول ضبطه، أو حتى حين نقلل من قيمة الاستثمار في السلع الرأسمالية أو امتلاكها. ولكن بحسب ما يوضح ميزس، هذه ليست «أزمةً رأسماليةً»، بل أزمة تدخلية: فشل في السياسات التي تهدف إلى «تحسين» الرأسمالية، ولكنها في واقع الأمر تقيدها.[1]

إن أحد المثل السياسة المشتركة، على سبيل المثال، هو «الديمقراطية الاقتصادية» – الفكرة القائلة بأنه ينبغي أن يشترك الجميع في إنتاج السلع الاقتصادية وتخصيصها، وليس عددًا قليلًا من المنتجين الرأسماليين وحسب. يعتقد ميزس أننا *نطبق* الديمقراطية الاقتصادية أساسًا. في الأسواق التنافسية، يخضع المنتجون لرغبات المستهلكين بالضرورة. وإذا لم يلبوا مطالب المستهلكين، سيخسرون التجارة ويفلسون. وإذا تدخلنا في هذا الخيار الشعبي، سينتهي الأمر بإرضائنا لأجندة مجموعة سياسية معينة وحسب.

ومن الأفكار الأكثر تواضعًا أنه ينبغي أن تخضع أرباح المنتجين للضريبة، لكي توزع على نطاق واسع بين السكان. ولكن على الرغم من أن هذا يعني تقاسم ثمار النجاح، كما يقول ميزس، إنه يثقل كاهل الأعمال بتكلفة الفشل كاملةً. إنه اختلال في

1 . للاطلاع على كامل الحجج الموجزة في هذا الفصل، انظر *نقد التدخل، الاشتراكية والبيروقراطية*.

التوازن ولن يؤدي إلا إلى إضعاف رغبة الناس في تحمل مخاطر العمل، وبالتالي يضعف الحياة الاقتصادية في حد ذاتها.

لا تقدم دون الملكية الخاصة

من المهم أن نتذكر أن الثروة لا تخلق بصورة طبيعية. علينا أن *نخلقها*، ولا يمكن تحقيق ذلك إلا عن طريق *أشخاص* مستعدين للادخار والتخلي عن الاستهلاك من أجل تجميع سلع رأسمالية منتجة. يحتاج رأس المال إلى جهد من أجل تجميعه، ولن يقبل الناس ببذل هذا الجهد ما لم تجري مكافأتهم عليه. وفي واقع الأمر، من السهل تدمير رأس المال المجمع وتبديده وإضاعته. إذا قللنا من الحوافز التي تشجع الناس على خلق رأس المال والتمتع به، لن نخلق عالمًا أكثر عدلًا أو مساواةً، بل عالمًا أفقر ببساطة.

إن احترام الممتلكات الشخصية إذن أمر بالغ الأهمية بالنسبة لميزس. إن جوهر الرأسمالية ليس *تخصيص* الموارد وحسب: إنها *تخلق* في واقع الأمر موارد لم تكن موجودةً من قبل. *ولولا* وجود قواعد لحماية ملكية هذه الأشياء والتمتع بها، لما تمكنا من رفع مستوى معيشتنا إلى هذا الحد وبهذه السرعة.

التدخل

يظن العديد من الناس أن تدخل الحكومة يمكننا من تحسين الرأسمالية دون الحاجة إلى اللجوء إلى الاشتراكية الكاملة، ولكن ميزس لا يثق في ذلك.

إن الأسواق معقدة: فالتدخل فيها في مرحلة من المراحل، بحسب ما يلاحظ، يؤدي إلى حدوث آثار جانبية في مرحلة أخرى، وغالبًا ما تكون تلك الآثار جانبية غير مرغوبة على الإطلاق. قد تسعى الحكومة إلى خلق فرص عمل من خلال الإنفاق على الأشغال العامة مثلاً. ولكن إن كان مصدر الأموال معتمدًا على الضرائب، ستزيد التكاليف بالنسبة للشركات، وبالتالي تتبدد فرص العمل تلك لحظة خلقها. ولو كان مصدرها معتمدًا على الاقتراض، فهذا يعني حدوث اتساع ائتماني وتضخم – الأمر الذي من شأنه أيضًا أن يبدد فرص العمل. وبذلك، ستجد السلطات نفسها تميل إلى التدخل أكثر فأكثر محاولةً تصحيح هذه المشاكل الجديدة. وهكذا يتكرر النمط. وفي نهاية المطاف، سينتهي الأمر بتحكم كامل للسلطات في الاقتصاد، رغم أنه ما يزال *يبدو* رأسماليًا.

ضوابط الأسعار والأجور

من بين الأشكال الشائعة للتدخل، *تحديد أسعار* السلع الأساسية التي تراها السلطات «مكلفةً للغاية». ومن الأمثلة على ذلك، بحسب ميزس، الأمر الذي تصدره الحكومة لتحديد سقف أسعار الحليب، بهدف جعله في متناول الأسر الفقيرة. ولكن لسوء الحظ، يشجع هذا الانخفاض الناس على شراء المزيد من الحليب؛ لكنه يقلل من دافع إنتاجه. ومن المحتمل أن يخسر بعض المنتجين أموالهم وأن يتوقفوا عن أعمالهم. وبذلك، مع ارتفاع الطلب وقلة الإنتاج، لن يكون هناك ما يكفي من الحليب. وبالتالي، سيحصل الفقراء في هذه الحالة على كمية أقل من الحليب.

واستجابةً لذلك، قد تحاول الحكومة تقنين الحليب لكي تضمن حصول الفئات التي تحتاجه على حصتها، أو قد تضع قيودًا على أسعار علف الحيوانات محاولةً خفض تكاليف المزارعين. ولكن في نهاية المطاف، سيصيب إنتاج العلف ما أصاب إنتاج الحليب، أو ستخلق بيروقراطية تقنين شاملة. ومرةً أخرى، تسفر الجهود المبذولة للتحكم في شيء ما عن تنظيم ضخم من القيود.

ومن التدخلات الشائعة الأخرى، التي تهدف إلى مساعدة العمال الفقراء، *تحديد معدلات الحد الأدنى للأجور*. لكن الأجور المرتفعة تزيد من تكاليف الشركات. ولذلك سيتعين على الشركات تسريح العمال أو رفع الأسعار للمستهلكين لكي تستطيع الاستمرار في عملها – الأمر الذي سيقلل الطلب على منتجاتها ويسرع أيضًا من عملية تسريح موظفيها. كلما زاد الحد الأدنى للأجور واتسع نطاقه، تصبح البطالة التي يخلقها أشمل وأوسع نطاقًا.

ومجددًا، ستواجه الحكومة ضغوطًا للتدخل، ولربما من خلال قواعد جديدة تزيد من صعوبة إقالة العمال، أو من خلال فرض ضرائب جديدة لتمويل الاستحقاقات الاجتماعية. ولكن كل هذا من شأنه أن يفرض المزيد من التكاليف على الشركات ويزيد من حدة المشكلة.

البيروقراطية

إن أحد الأسباب التي تجعل الرأسمالية أكثر كفاءةً من التدخل أو الاشتراكية هو الهدف الوحيد والواضح للأعمال التجارية –أي تحقيق الربح– بالإضافة إلى سهولة معرفة ما إذا كان هذا الهدف الوحيد قد تحقق أم لا. وعلى النقيض من ذلك، يقول ميزس إن

أهداف المؤسسة العامة أكثر استفاضةً، إذ ينتظر منها أن تقدم مجموعةً من الخدمات «الضرورية اجتماعيًا» أو «الأساسية» أو «المرغوبة» – ولكن ما من طريقة واضحة لقياس نجاحها في تحقيق هذه الأهداف الغامضة أو موازنتها.

ما هي الطريقة التي ينبغي علينا من خلالها مثلًا أن نقيس ناتج قوات الشرطة؟ فالأشخاص المختلفون أصحاب الاهتمامات المختلفة سيحكمون على الأمر غالبًا بطرق مختلفة تمامًا. كيف يمكننا إذن أن نقرر ما إذا كانت هذه المؤسسة تقدم قيمةً جيدةً تستحق ما ينفق عليها من أموال؟ وكيف نعرف ما إذا كان عدد موظفيها يفوق الحاجة؟ وكيف نتأكد من أنها ضرورية؟

ولكن ما يحدث فعلًا، بحسب ميزس، هو سيطرة القواعد على أفعال مديري المؤسسات وإنفاقهم نظرًا لصعوبة تحديد النواتج. وبذلك، سيصبحون مجرد بيروقراطيين مضطرين إلى طلب إذن السلطات العليا قبل أن يتمكنوا من فعل أي شيء جديد.

آثار البيروقراطية والافتقار إلى الحلول

إن هذا الأمر، بصراحة، يقلل كثيرًا من مرونة الهيئات العامة مقارنةً بالمؤسسات الخاصة، إذ يستطيع الفرد في السوق أن يخاطر ويبتكر طريقةً جديدةً تمامًا للقيام بالأشياء، مثل عملية جديدة ترفع الجودة وتقلل من التكاليف. ولكن السلطة التقديرية لمديري الهيئات العامة محدودة؛ وسيتخلفون حتمًا عن ركب التقنيات والأحداث المتغيرة.

بل حتى توظيفهم للعمال يتسم بقلة كفاءته وابتعاده عن احتياجات عامة الناس. في عالم السوق التنافسي، يتعين على رواد الأعمال توظيف الأشخاص الذين يعرفون أنهم سيؤدون عملهم على أكمل وجه مع عملائهم – لا الأشخاص الذين يعجبون بهم وحسب. أما المهن البيروقراطية، على النقيض من ذلك، فهي تستند بحسب ميزس إلى الأحكام الشخصية للمدراء وتنتشر فيها المحسوبيات.

ما من حل لهذه المشاكل. إنها تنبع من غموض الأهداف المفروضة على الهيئات العامة. وما من فائدة في حث المسؤولين الحكوميين على العمل «بروح المبادرة». إن أهداف الشركات التجارية مختلفة تمامًا عن أهداف البيروقراطيات، فلكل منها طرق مختلفة للعمل وأساليب مختلفة في الإدارة. أما استقطاب مدراء الأعمال التجارية فهو أيضًا بلا فائدة، فمهاراتهم في المحاسبة والإدارة لا تتناسب ببساطة مع هذه المهمة. من الواضح أن الإيمان بتطور مؤسسات الدولة في السوق من خلال تحسين ما تفعله أمر خطير.

14 البديل الليبرالي

عاش ميزس في أوروبا في فترة ما بين الحربين العالميتين، وشهد بعضًا من أسوأ آثار القومية، وكرهها. وقد اعتقد أن التدخل جذر من جذورها، والذي يقتضي حتمًا فرض ضوابط الاستيراد والهجرة لحماية نفسه. فمثلًا، يؤدي تدفق العمالة والسلع الرخيصة من الخارج إلى تقويض التدابير الرامية إلى الحفاظ على ارتفاع كل من الأجور أو الأرباح. لكن يزعم ميزس أن نفس هذه الحواجز تعزز العداء بين الدخلاء وتثير التوترات وتشعل غالبًا فتيل الصراعات.[1]

ولكن، تعطي الرأسمالية دورًا أصغر بكثير للدولة وتقتضي التجارة، لا الحمائية، لتعمل بنجاح. يفسر ميزس (ورغم أن الحجة ليست من ابتكاره) أنه في الواقع كلما كانت التجارة أكثر حرية وانفتاحًا، عملت بشكل أفضل. وعندما تعتمد الدول بشكل متبادل على التجارة مع بعضها بعضًا، يقل احتمال الحرب بينها. وخلص إلى أن السلام الدائم ممكن فقط في ظل رأسمالية ليبرالية شاملة.

لم يكن ميزس محقًا تمامًا في أن الشركاء التجاريين لا يخوضون حروبًا؛ في الواقع، إن الصرعات بين الشركاء التجاريين هي أكثر أنواع الصراعات شيوعًا. لكن لا شك في أن مصالح المواطنين الأفراد في أي بلد تخدم على أفضل وجه بالحفاظ على العلاقات السلمية مع شركائهم التجاريين. ربما يوضح هذا التناقض الواضح ببساطة نقطة أخرى طرحها ميزس غالبًا – وهي أن مصالح السياسيين تختلف غالبًا اختلافًا تامًا عن مصالح عامة الناس.

1. انظر على وجه الخصوص *الأمة والدولة والاقتصاد* للحصول على تفسير.

الإطار الليبرالي

مع ذلك، يقول ميزس إن السبب الرئيسي لتفضيل الليبرالية كنظام اجتماعي هو أنها *تجدي نفعًا.*[2] فهي تحد من النزاعات بين الجماعات وتعزز التعاون الطوعي بين الأفراد. فمثلًا، لقد أسفرت حقبة القرن التاسع عشر العظيمة للتجارة الحرة وإلغاء الضوابط عن زيادة مفاجئة في الإنتاجية وارتفاع في مستوى معيشة جميع سكان العالم المتزايدين.

ولكن، قد يكون من الصعب كسب التأييد لليبرالية. فلا تتبين أكبر فوائدها –إثراء جميع السكان، على المدى الطويل، من خلال زيادة الحرية في التجارة– للناس بوضوح كالمكاسب الفورية الناتجة عن التدخل. لا تعد الليبرالية مؤيديها حتى بالفوز بامتيازات: هدفها هو تحسين حياة الجميع.

ولا تهدف الليبرالية إلى إنتاج بنية اجتماعية أو توزيع دخل معينين. إنها تؤسس فقط *إطارًا* للسلام والاستقرار والمساواة أمام القانون، ويتمتع الناس ضمن هذا الإطار بحرية التعاون بأي طريقة يرونها مناسبة. لا تذكر الليبرالية ما الذي يجب إنتاجه، أو الكمية، أو بواسطة من. فهذه الأشياء ليست سوى *نتيجة* للتفاعلات المعقدة والطوعية بين الأفراد الأحرار.

يؤكد ميزس أن الإطار الليبرالي سينتج تعاونًا سلميًا وفعالًا بين الأفراد والجماعات. وفي ظل الليبرالية، لن تكون الاختلافات مصدرًا محتملًا للصراع، بل فرصةً محتملةً للتجارة. فكلما اختلف الناس حول قيمة الشيء، زاد ربحهم من تبادله. يتيح لنا التبادل تخصيص قدراتنا المختلفة واستخدامها لصالحنا، وبالتالي المشاركة في مهمة إنشاء أشياء تفوق قدرات أي فرد.

2. يمكن العثور على موضوع كامل عن النهج الليبرالي في *الليبرالية*، وجزئي في *السياسة الاقتصادية*.

بالنسبة لميزس، لا يتمثل دور الدولة الليبرالية في إجبار الأفراد على التصرف وفق طرق معينة، وإنما في الحفاظ على الإطار الذي يمكنهم من التعاون، مع تعظيم مجال العمل التطوعي وتقليل الحاجة إلى الإكراه. وهو يقول إن هناك ثلاثة أشياء حيوية للحفاظ على هذا الإطار: السلام والحرية والملكية.

السلام أساسي لأن الإجراءات الاقتصادية، مثل الاستثمار في عمليات إنتاجية جديدة، تتطلب منا اتخاذ قرارات تستند إلى افتراضات مستقبلية. وحالة الحرب تجعل التنبؤ بالمستقبل مستحيلًا. فلا يمكن للمزارعين، مثلًا، زراعة المحاصيل بثقة إن كان ثمة مخاطرة كبيرة متمثلة في تدمير القوات المعادية محاصيلهم أو مصادرة أراضيهم.

والحرية أساسية لأن الناس لا يستطيعون اتخاذ خيارات اقتصادية عقلانية إن أملى عليهم الآخرون كيفية تصرفهم. وعلى أي حال، إن الأشخاص الذين يعملون بمحض إرادتهم أكثر إنتاجية بشكل منقطع النظير من العبيد المجبرين على العمل لدى شخص آخر.

والملكية *أساسية* إن أردنا لنظام التخصص والتجارة أن يزدهر. فإن أراد الناس الادخار والاستثمار في السلع الرأسمالية، يجب أن يعرفوا أن استثمارهم آمن وأنه يمكنهم الاستمتاع بثمار هذا الجهد.

فوائد الليبرالية

قد توحي حقيقة أن الليبرالية تعتمد إلى حد كبير على مؤسسة الملكية الخاصة بأنها أكثر فائدة للأغنياء والمتملكين. لكن يرفض ميزس هذا رفضًا قاطعًا. فبالنسبة له، إن الملكية الخاصة شرط أساسي للإنتاج الفعال ومستويات المعيشة الأعلى التي يمكن أن يحققها التخصص. لكن في ظل الليبرالية، لا يُجبر الناس على السعي وراء الثروة المادية: يمكنهم السعي وراء أشياء أخرى كثيرة، وهذا ما يفعلونه. وحتى أولئك الذين لا يمتلكون ممتلكات سيستفيدون عمومًا من ارتفاع مستويات المعيشة التي تخلقها الليبرالية، والفرص المتاحة عند انتهاء الامتيازات والضوابط.

في ظل الرأسمالية، سيكون جمهور المستهلكين هم أصحاب السيادة، وليس الأغنياء. فلا يمكن للمنتجين فرض منتجاتهم على أي شخص: يأخذها المستهلكون فقط إن اختاروا ذلك. وليس صدفة أن يكون عصر الرأسمالية هو عصر الإنتاج الضخم. لقد وفر الطعام والملبس والمأوى اللائق للجميع، وليس للأثرياء فقط: حتى الكماليات مثل السيارات وأجهزة التلفزيون أصبحت الآن أمرًا مفروغًا منه. يتناقض واقع الرأسمالية بشكل صارخ مع تنبؤ ماركس بأنها ستدفع أجور العمال إلى مستويات الكفاف.

تمكن الليبرالية عموم السكان بطريقة مهمة أخرى. وهي تمنحهم القدرة على التخطيط. يقول ميزس إن التخطيط لا يقتصر على السلطات المركزية، فنحن نخطط جميعًا. والاختيار ليس بين التخطيط وعدم التخطيط، ولكن بين *من* تسود خطته. وبما أن *الأفراد* فقط هم من يعرفون احتياجاتهم وأهدافهم وقيمهم، خاصةً في ظل اقتصاد سريع الحركة، يعتقد ميزس أنه يفضل السماح للأفراد بالتخطيط لأنفسهم.

الليبرالية والمساواة

مع ذلك، إن حقيقة أن الليبرالية لا تعد بمساواة في الدخل تدفع بعض النقاد إلى القلق بشأن مصير من ينتهي حالهم إلى الفقر. يعتبر ميزس هذا الخوف في غير محله. ويقول إن الفقراء العاملين في الاقتصادات المتقدمة اليوم أفضل حالًا بشكل لا يقارن ممن عاشوا في مجتمعات ما قبل الرأسمالية، الذين تعين عليهم تدبير العيش بالاكتفاء الذاتي من الأرض – إن كانت لديهم أرض.

لكن في ظل الرأسمالية، يمكن لأي شخص تقريبًا أن يجد مكانة منتجة تخدم الآخرين وبالتالي تحقق بعض المكاسب على الأقل. وإن تعذر ذلك، فيمكن أن توفرها العائلات والجمعيات الخيرية. قد يزعم النقاد بأن الجمعيات الخيرية ليست على قدر هذه المهمة: لكن، يقول ميزس، لقد حدثت أكبر زيادة في العمل الخيري في ظل الرأسمالية. فمع ارتفاع مستويات المعيشة التي تجلبه الرأسمالية، يدخر المزيد من الثروة للأعمال الخيرية؛ وحتى أصحاب الدخل المحدود يصبحون أكثر قدرة على حماية أنفسهم بفضل التأمين. إن *التدخل* الذي يفني رأس مال الناس ويزيد من فقر المؤسسات الخيرية – يجلب بالطبع مطالب متصاعدة لمزيد من التدخل على شكل دعم الرعاية الاجتماعية.

يسيء النقاد فهم طبيعة التفاوت في ظل الليبرالية، والتي تختلف تمامًا عن التفاوت في عالم ما قبل الرأسمالية. ففي مجتمع السوق، لا تعد الثروة امتيازًا، وإنما تأتي من خلال إفادة المستهلكين فحسب. وتستمر باستمرار تقديم المنتجين تلك الفوائد.

علاوةً على ذلك، فإن الكماليات التي يتمتع بها الأغنياء ليست محظورة على بقيتنا دومًا. فاقتصاد السوق ديناميكي. يقول ميزس إن جميع الابتكارات –السيارات، والصرف الصحي، والكهرباء– تبدأ ككماليات للأثرياء، ولكن سرعان ما تصبح «ضرورات» للجميع.

ولكن عندها، يجب أن يصبح هذا الارتفاع المطرد في رفاهية البشرية جمعاء، بالتأكيد، هدفًا أساسيًا للسياسة الاقتصادية، وسبب حاجتنا إلى فهم الطبيعة الحقيقية والأساس الأسمى للعلوم الاقتصادية.

اقتباسات من لودفيج فون ميزس

عن مشكلات الاشتراكية

هذا جوهر الاشتراكية: أن تكون كل وسائل الإنتاج تحت السيطرة الحصرية للمجتمع المنظم. هذه هي الاشتراكية، ولا شيء غيرها. كل التعريفات الأخرى مضللة.

الاشتراكية، ص239

إن تجارب الإنتاج البسيط في الماضي البعيد الغابر، لا تشكل أي حجة للقول باحتمال وجود نظام اقتصادي لا وجود فيه للحساب المالي.

الحساب الاقتصادي في الدولة الاشتراكية، ص103

لولا أساس الحساب الذي توفره الرأسمالية للاشتراكية، في هيئة أسعار السوق، لما كانت المنشآت الاشتراكية تستمر، حتى في فروع الإنتاج المفردة أو الدول المفردة.

الاشتراكية، ص136

كل التغير الاقتصادي... سينطوي على إجراءات لا يمكن التنبؤ بقيمتها مسبقًا أو التحقق منها ما إن تحدث. سيصبح كل شيء قفزةً في الظلام. إن الاشتراكية تنازل عن الاقتصاد العقلاني.

الاشتراكية، ص122

لن يستطيع العقل البشري أن يوجه نفسه توجيهًا صحيحًا بين أكوام المنتجات واحتمالات الإنتاج... سيقف أمامها متحيرًا.

الحساب الاقتصادي في الدولة الاشتراكية، ص103

كثير من المغالطات الشائعة بشأن الاشتراكية راجعة إلى الاعتقاد الخاطئ بأن كل أصدقاء الاشتراكية يدعون إلى النظام نفسه... إذا قال رجل اشتراكية، أو تخطيط، فإنه لا يدعو إلا إلى نوع خاص به من الاشتراكية، ونوع خاص به من الخطط. لذا فالتخطيط لا يعني الاستعداد للتعاون السلمي. بل يعني النزاع.

الحكومة كلية القدرة، ص243

إن المجتمع الاشتراكي جمعية سلطوية تصدَر فيها الأوامر وتطاع. هذا هو ما تقتضيه عبارة «الاقتصاد المخطط» و«إلغاء أناركية الإنتاج».

الاشتراكية، ص185

عن مخاطر تدخل الدولة في الاقتصاد

إن فكرة وجود نظام *ثالث* –بين الاشتراكية والرأسمالية، كما يقول بعض الناس– نظام يساوي بعدُه عن الاشتراكية بعده عن الرأسمالية، ولكنه يحافظ على منافعهما ويتجنب مساوئهما – كلام فارغ محض.

السياسة الاقتصادية، ص51

إن سياسة الوسطية ليست نظامًا اقتصاديًّا يمكن أن يدوم. بل هي طريقة لتحقيق الاشتراكية بالتقسيط.

التخطيط للحرية، ص32–33

لا يمكن للديمقراطية التمثيلية أن تستمر إذا كان جزء كبير من الناخبين معتمدين في معيشتهم على الدولة.

البيروقراطية، ص81

ليس في قدرة الشركة العامة أن تحافظ على نفسها في تنافس حر مع شركة خاصة؛ لم يصبح هذا ممكنًا اليوم إلا بسبب فرض الشركة العامة لاحتكار يمنع التنافس.

الأمة، والدولة، والاقتصاد، ص186

هذه هي القصة الحقيقية للاحتكار الحديث. هو ليس نتيجة للرأسمالية المطلقة، ولا نزعة جوهرية في التطور الرأسمالي، كما يريدنا الماركسيون أن نعتقد. الاحتكار، بالعكس، نتيجة السياسات الحكومية الساعية إلى إصلاح اقتصاد السوق.

الحكومة كلية القدرة، ص72

يثبت علم الاقتصاد بمنطق بارد لا يمكن إنكاره أن مُثُل الذين يشجبون المتعيّشين على السوق باطلة، وأن التنظيم الاشتراكي للمجتمع مستحيل، وأن النظام التدخلي غير معقول، وأنه مناقض للأهداف التي وضع من

أجلها، وأن اقتصاد السوق، من ثمّ، هو النظام الوحيد الممكن للتعاون الاجتماعي.

المشكلات المعرفية في الاقتصاد، ص196

عن الليبرالية

في اقتصاد السوق، يخدم كل إنسان نظرائه من المواطنين إذ يخدم نفسه. هذا هو مقصد المؤلفين الليبراليين في القرن الثامن عشر عندما تكلموا عن انسجام مصالح كل مجموعات السكان وكل الأفراد.

السياسة الاقتصادية، ص23

في عصر تعتمد فيه كل الأمم على منشآت أجنبية المنشأ، لا يمكن أن تُشن أي حرب.

الليبرالية، ص107

هذه هي الوظيفة التي تعطيها العقيدة الليبرالية للدولة: حماية الملكية والحرية والسلام.

الليرالية، ص37

إن الدفاع عن أمن الدولة وحضارتها أمام المعتدين من الأعداء الأجانب أو المجرمين المحليين، هو أول واجبات الدولة. إذا كان كل الناس راضين وفضلاء، ولم يحسد أحد أحدًا على شيء، لما كان لنا حاجة إلى حكومة، ولا إلى جيوش وأساطيل، ولا سياسيين، ولا محاكم ولا سجون.

البيروقراطية، ص24

عن دوافع التقدم الاقتصادي

إن دافع الربح هو الذي يجعل للناس اليد العليا. كلما كان الإنسان أنجَح في توفير السلعة للمستهلك، كانت عوائده أكبر. ومن مصلحة الجميع أن يغتني رائد الأعمال الذي ينتج الأحذية بأرخص تكلفة، ذلك أن الناس سيعانون جميعًا إذا فُرض قانون يحدّ حقّه في الغنى.

البيروقراطية، ص88

تناصر الليبرالية الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج لأنها تتوقع مستوًى معيشيًّا أعلى من هذا النظام الاقتصادي، لا لأنها تريد أن تساعد الملّاك.

الاشتراكية، ص57

في الولايات المتحدة اليوم، ليس الفرق عادةً بين الغني والفقير إلا كالفرق بين سيارة كاديلاك وسيارة شيفروليه.

السياسة الاقتصادية، ص9

إن الفلسفة التي تقوم عليها الضريبة التصاعدية هي أن دخل الأغنياء وثروتهم شيء يمكن أن نستغلّه كما نريد. إن ما يعجز أنصار هذه المعدلات الضريبية عن فهمه هو أن الجزء الأكبر من هذه الأموال ما كان ليُستهلَك لو لم تأخذه الضريبة، بل كان ليُدّخر ويستثمر. في الحقيقة، لا تكتفي هذه السياسة المالية بمنع جمع رؤوس المال، بل وتؤدي إلى تناقصها كذلك.

التخطيط للحرية، ص32

عن أهمية القيم الفردية

القيمة ليست جوهرية، ليست في الأشياء. القيمة فينا، وهي الطريقة التي يتفاعل بها الإنسان مع ظروف بيئته.

الفعل البشري، ص96

التقييم هو الانفعال الإنساني العاطفي أمام الأحوال المتنوعة لبيئته، التي تشمل العالم الخارجي والظروف الفيزيولوجية لجسمه.

الأسس المطلقة لعلم الاقتصاد، ص37

لا يدور علم الاقتصاد حول الأشياء والملموسات المادية، بل يدور حول الناس، ومعانيهم وأفعالهم. السلع والثروات وكل مفاهيم الاقتصاد الأخرى ليست عناصر من الطبيعة، بل هي عناصر من السلوك والمعنى البشري. من أراد أن يعالج هذه المفاهيم ليس عليه أن ينظر إلى العالم الخارجي، بل أن يبحث عنها في معاني البشري الفاعل.

الفعل البشري، ص92

لا نعرف لماذا وكيف أدّت ظروف معينة في العالم الخارجي إلى انفعال معين في عقل الإنسان. لا نعلم كيف تختلف انفعالات الناس أمام المؤثر نفسه، باختلاف الأفراد، وباختلاف أعمار الفرد الواحد.

النظرية والتاريخ، ص69

كل فعل مضاربة، أي: كل فعل يقوده رأي معين بشأن ظروف المستقبل المجهولة. حتى في الأنشطة قصيرة المدى، يبقى المستقبل مجهولًا. لا يستطيع أحد أن يعرف إن كانت ستظهر حقيقة غير متوقعة تبطل كل ما قدّمه لليوم التالي أو الساعة التالية.

الأسس المطلقة لعلم الاقتصاد، ص51

يحاول آلاف رجال الأعمال ليل نهار أن يجدوا منتجًا جديدًا يزيد رضي المستهلك ويكلف إنتاجه تكلفة أقل من المنتجات الموجودة. لا يفعل رجال الأعمال هذا لأنهم مؤثرون، بل لأنهم يريدون جمع المال.

السياسة الاقتصادية، ص36

إن نمو الرأسمالية هو أن يكون لكل الناس الحق في خدمة المستهلك خدمة أفضل أو أرخص. وهذه الطريقة، وهذا المبدأ، غيرّ العالم كلّه في وقت قصير نسبيًّا.

السياسة الاقتصادية، ص5

ليس في عمل السوق شيء غامض أو تلقائي. إن القوى الوحيدة التي تحدد حالة السوق التي تتغير باستمرار هي الأحكام القيمية للأفراد المتنوعين، وأفعالهم التي توجهها هذه الأحكام. العامل الأساسي في السوق هو سعي كل إنسان إلى إشباع حاجاته ورغباته بأفضل طريقة.

التخطيط للحرية، ص72–3

السوق ليس مكانًا؛ السوق *عملية*، هو الطريقة التي يسهم بها الأفراد في إجمالي أعمال المجتمع، بالبيع والشراء، والإنتاج والاستهلاك.

السياسة الاقتصادية، ص17

كلما اشتدّ التنافس، كان أقرب إلى أداء وظيفته الاجتماعية، وهي تحسين الإنتاج الاقتصادي.

نقد للتدخلية، ص84

لا معنى لمسألة نزعة الثروات إلى النمو. الثروات لا تنمو بنفسها، لا بد أن ينميها أحد.

الاشتراكية، ص380

ما من طريقة لزيادة المستوى العام للمعيشة إلا تسريع زيادة نسبة رؤوس الأموال إلى السكان.

التخطيط للحرية، ص5–6

عن التضخم والفقاعات وانفجاراتها

إن ما يحتاج إليه التوسع السليم في الإنتاج هو مزيد من السلع الإنتاجية، لا مزيد من النقد أو الوسائط الائتمانية. إن التوسع الائتماني مبني على رمال الأوراق والودائع، لذا لا بد أن ينهار.

الفعل البشري، ص561

نعم، تستطيع الحكومة أن تخفض معدل الفائدة على المدى القصير، وأن تطبع مزيدًا من عملتها الورقية، وأن تفتح باب توسيع الائتمان عبر البنوك. وبذلك تستطيع الحكومة أن تنشئ صعودًا فقاعيًّا له مظهر الازدهار. لكن هذا الصعود مصيره الانهيار عاجلًا أو آجلًا، ومصيره أن يأتي بكساد اقتصادي.

الحكومة كلية القدرة، ص251

عندما يتكلم الناس عن «مستوى أسعار»، تكون في عقلهم صورة سائل يرتفع أو ينخفض حسب ازدياد كميته أو نقصانها، لكنه، إذا زاد، يزداد بانسجام، كسائل في وعاء. لكن الأسعار ليست هكذا، ليس للأسعار «مستوى». الأسعار لا تتغير التغير نفسه في الوقت نفسه.

السياسة الاقتصادية، ص59

لا تنشئ العودة إلى الاستقرار النقدي أزمة. بل تُظهِر الاستثمارات الفاسدة والأخطاء الأخرى التي جرت تحت تأثير هلوسة الازدهار الوهمي الذي أنشأه المال السهل.

التخطيط للحرية، ص156

إن لنظام الذهب فضيلة ضخمة: أن كمية العرض النقدي فيه مستقلة عن سياسات الحكومات والأحزاب السياسية.

السياسة الاقتصادية، ص65


Bayt al-Hikma 2.0

